سلسلة أصول بلا أصول 4

حجية الإلهام والتحديث

إعداد
محمد إسماعيل المقدم
عفا الله عنه

دار التوحيد للتراث

دار التوحيد للتراث
ج.م.ع - إسكندرية - الورديان - أمام مسجدي
أبي بكر الصديق وناصر السنه

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

دار التوحيد للتراث

ج . م . ع . - إسكندرية - الورديان - أمام مسجدي
أبي بكر الصديق وناصر السنة
ت: ٠١٢٤٠٦٠٠٤٥ - ٠١١٤٠٤٥١٠٥

سلسلة الأصول بلا أصول

حجية الإلهام والتحديث

إعداد
محمد إسماعيل المقدم
عفا الله عنه

دار التوحيد للتراث
الإسكندرية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد فارق الصوفيةُ أهلَ الحق أهلَ السنة والجماعة في تقرير مصادر التلقي والمرجعية الشرعية، فبينما قرر أهل السنة أن مصادرهم الكتاب، والسنة، والإجماع، ثم الفطرة، والعقل، قرَّر أساطين الصوفية أن أساس المعرفة عندهم يرجع إلى الكشف، والوجد، والذوق، وعارضوا الكتاب والسنة بكشوفهم وأذواقهم ومواجيدهم، والكشفُ عندهم جنس تندرج تحته أنواع، ولكل نوع منها درجات.

ولما كان الإلهام أحد أنواع الكشوف المعتمدة لديهم، والتي بَنَوْا عليها كثيرًا من الضلالات، ونتج عنها مفاسدُ لا يحصرها العد، أفردناه هنا بالبحث، ليبين الحق للناظرين، وتقوم الحجة على الخالفين المخالفين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والحمد لله رب العالمين.

الإسكندرية في السبت

٢٣ من رجب ١٤٣٢ هـ

الموافق ٢٦ من يونيو ٢٠١١م.

الإلهَامُ

تعريف الإلهام لغة:

١- يأتي بمعنى: إلقاء الشيء في الروع، ويختص ذلك بما كان من جهة اللَّه - تعالى - وجهة الملأ الأعلى، قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[(١)] [الشمس: ٨][(٢)].

وأصله من: التهام الشيء، وهو: ابتلاعه، يُقال: التهم الفصيلُ ما في الضَّرْع، وفرسٌ لَهِم، كأنه يلتهم الأرض لشدة عدوه[(٣)].

وقال ابن الأثير: «الإلهام: أن يلقي اللَّه في النفس أمرًا يبعثه على الفعل أو الترك، وهو نوع من الوحي يخص اللَّه به من يشاء من عباده»[(٤)].

---

(١) «تاج العروس» ص(٥٥)، و«مختار الصحاح» ص(٢٥٣).

(٢) وهذا هو الموضع الوحيد في القرآن الكريم الذي جاء فيه لفظ «الإلهام» صريحًا، لكنه ورد بالمعنى في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وهذا إلهام لغير مكلف، أما إلهام المكلفين ففي قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ الآية [القصص: ٧]، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾ الآية [المائدة: ١١١]، وانظر: «لسان العرب» (٢/٥٥٥).

وأما السنة الشريفة فقد عبَّر عنه النبي -صلى الله عليه وسلم- بقوله: «إن روح القُدُس نفثُ في روعي أن نفسًا لن تموت، حتى تستكمل رزقها، ألا فاتقوا الله، وأجملوا في الطلب». رواه البغوي في «شرح السنة» (٤١١٢)، وله شواهد كثيرة ترتقي به إلى الصحة، انظرها في «حاشية الموافقات» (٤/٤٦٥، ٤٦٦).

وجاء معنى الإلهام أيضًا في قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «قد كان يكون في الأمم قبلكم مُحَدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد؛ فإن عمر بن الخطاب منهم». رواه مسلم (٤/ ١٨٦٤)، والمحدَّثون هم المُلْهَمون، كما سيأتي ص (٧٣).

(٣) «المفردات في غريب القرآن» ص(٤٥٥) ط. دار المعرفة.

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/٢٨٤).

٢- ويأتي بمعنى: الإيقاع في القلب، ويشمل ما كان من جهة اللَّه - تعالى - أو بواسطة الشيطان[١].

قال السمرقندي في «الميزان»:

«تفسيره لغةً: إيقاع شيء في قلب العاقل يُفضي إلى العمل به، ويحمله عليه، ويميل قلبه إليه، حقًّا كان أو باطلًا، قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾، وذلك قد يكون بواسطة الشيطان وهوى النفس فيُسمى وسوسة»[٢].

وفي «تاج العروس»: «يُقال الإلهام: إيقاع شيء في القلب يطمئن له الصدر، يخص به اللَّه من يشاء من عباده»[٣].

أما تفسيره عرفًا: فيستعمل فيما يقع في القلب بطريق الحق دون الباطل، ويدعو إلى مباشرة الخيرات دون الشهوات والأماني[٤].

٣- ويأتي بمعنى: التلقين: قال الفيروزآبادي: «ألهمه اللَّه خيرًا، لقَّنه إياه»[٥].

---

(١) وقد قال -صلى الله عليه وسلم-: «إن للشيطان لَمَّة بابن آدم، وللمَلَك لمة، فأما لمة الشيطان؛ فإيعاد بالشر، وتكذيب بالحق، وأما لمة المَلَك؛ فإيعاد بالخير، وتصديق بالحق، فمن وجد ذلك، فليعلم أنه من اللَّه، فليحمد اللَّه، ومن وجد الأخرى، فليتعوذ بالله من الشيطان، ثم قرأ: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾، أخرجه الإمام أحمد (٢٣٥/١)، والترمذي رقم (٢٩٨٨)، والنسائي (١١٠٥١)، وابن حبان (٩٩٧) (٢٧٨/٣- إحسان)، ورواه الحاكم (٢٦٥/١)، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٢٦)، وقال الهيثمي في «المجمع»: «وإسناده جيد». اهـ. (٦٧٩/١٠).

(٢) «الميزان» ص(٦٧٨).

(٣) «تاج العروس» ص(٢٥٥).

(٤) «الميزان» ص(٦٦٨).

(٥) «القاموس المحيط» (٢٥٥/٢).

تعريف الإلهام اصطلاحًا:

تدور تعريفات الأصوليين حول معنى أن الإلهام: عبارة عن إلقاء معنى، أو فكرة، أو خبر، أو حقيقة في النفس، أو القلب، أو الروع، بطريق الفيض، بمعنى: أن يخلق اللَّه - تعالى - فيه علمًا ضروريًّا[١]، لا يملك المكلَّفُ دفعه بحالٍ من الأحوال.

وتحصيله لا يتأتى بطريق التعليم والاكتساب المعهود، بل يُفاض على النفس فيضًا بغير اختيارها ولا إرادتها، فهو لا يُطلب وإنما يُوهب.

ومن ثَمَّ فإن أدق تعريف للإلهام ما عَرَّفه به القاضي الدبوسي - رحمه اللَّه - إذ قال:

«ما حَرَّك القلبَ بعلمٍ يدعوك إلى العمل به من غير استدلالٍ بآية، ولا نظرٍ في حجة»[٢].

و«الإلهام عند أهل العلم من جملة أصناف الوحي، ومراتب الهداية؛ فهو عام للمؤمنين، كل حسب إيمانه؛ فكل مؤمن قد ألهمه الله رشده، الذي حصل له به الإيمان؛ فهذا إلهام عام.

وأما الإلهام الخاص، الذي هو التحديث، وهو الوحي إلى غير الأنبياء؛ فهو إما أن يكون إلى مُكَلَّفٍ، كما في قوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾ [المائدة: ١١١].

---

(١) وثمرة العلم الضروري أنه إذا أُلقي في القلب يحرك العمل، ويبعث على الفعل أو الترك.

(٢) «تقويم الأدلة» ص(٣٩٢)، وعلَّق عليه السمرقندي فقال: «وهو حدٌّ صحيح، فإن الإلهام في عرف الناس ما يكون من الله - تعالى - بطريق الحق». اهـ. من «ميزان الأصول في نتائج العقول» ص(٦٧٩).

وإما أن يكون إلى غير مُكَلَّفٍ، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] اهـ»[1].

(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٤٤، ٤٥).

إلهام الأنبياء وحي

بَيَّن اللَّهُ - تعالى - مقامات وحيه إلى أنبيائه فقال: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

فالمقامات ثلاثة:

الأول: الإلقاء في روع النبي الموحَى إليه، بحيث لا يمتري النبي في أن هذا الذي ألقي في قلبه من اللَّه - تعالى -، كما في حديث: «إن روح القدس نفث في روعي» الحديث[1]، وهذا هو الإلهام، قال الزركشي: «من جملة طرق الوحي: الإلهام»[2].

ومما يختص به الوحي بطريق الإلهام أنه يحصل في حال النوم كما يحصل في حال اليقظة، بخلاف الوحي بطريق التكليم فإنما يكون في حال اليقظة؛ لأن التكليم لا بد أن يكون بصوت مسموع، والسماع إنما يكون في حال اليقظة، أما الإلهام فإنما يتوقف على ما يُلقى في القلب بحيث يعقل ما يُلقى في قلبه، ولذلك كان ممكنًا في حال النوم كإمكانه في حال اليقظة.

وورد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه قال: «كانت رؤيا الأنبياء وحيًا»[3].

(١) تقدم تخريجه ص (٧) حاشية رقم (٢).

(٢) «البحر المحيط» (٦/ ١٠٥).

واعلم أن الفرق بين الإلهام الذي يقع للأنبياء كصورة من صور الوحي، وبين ما يسميه علماء النفس بالوحي النفسي: أن الإلهام أمر طارئ على النفس خارج عنها، و«الوحي النفسي» مرده إلى النفس، وهو ثمرة جهد نفسي خالص، وهو في حقيقته مجرد تخيل لا واقع له.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٢٠٢)، وحسَّن الألباني إسناده.

وقد كان عبيد بن عمير -من كبار التابعين- يقول: «رؤيا الأنبياء وحي، ويقرأ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ﴾[1] [الصافات: ١٠٢]».

قال الحافظ ابن حجر: «وجه الاستدلال بما تلاه: من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحيًا لما جاز لإبراهيم عليه السلام الإقدامُ على ذبح ولده»[2].

قال تعالى في شأن إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢ - ١٠٥].

وفي الحديث المتفق عليه قالت أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-: «أول ما بدئ به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثلَ فَلَقِ الصُّبح»[3].

المقام الثاني: تكليم الله لرسله من وراء حجاب:

كما وقع لموسى -عليه السلام-، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وكما وقع لآدم عليه السلام، قال عز وجل: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]. وكلم الله عبده ورسوله محمدًا -صلى الله عليه وسلم- عندما عُرج به إلى السماء.

(١) أخرجه البخاري (٤١٣/١) رقم (١٣٨)، (١٠٥/٣) رقم (٨٥٧).
(٢) «فتح الباري» (٢٣٩/١).
(٣) رواه الإمام أحمد (٢٣٢/٦، ٢٣٣)، والبخاري (١١٦/١١) رقم (٤٩٥٦)، (٢٧٧/١٦) رقم (٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠) (٢٥٣)، وغيرهم.

المقام الثالث: الوحي إلى الرسول بواسطة مَلَك الوحي جبريل عليه السلام، ونادرًا ما يوحي إليه بواسطة غيره من الملائكة[1].

❁ ❁ ❁

حكمُ مُنكِرِ إلهامِ الأنبياء

يتفق الأصوليون على أن الإلهام من الله -تعالى- لأنبيائه حقٌّ، وهو بالنسبة للنبي -صلى الله عليه وسلم- حُجَّةٌ في حَقِّهِ، كذلك هو في حق أُمته، ويكفر منكر حقيقته، ويفسق تارك العمل به كالقرآن الكريم[2]، وهاك طرفًا من نصوصهم:

قال صاحب «المنار»: «الإلهام حجة على المُلْهَم وعلى غيره، إن كان الملهَمُ نبيًّا، وعلم أنه من الله تعالى»[3].

وقال صاحب «مُسَلَّم الثبوت»: «ثم إلهامه -صلى الله عليه وسلم- حجة قطعية عليه، وعلى غيره»، وقال شارحه: «يُكفَّر منكِر حَقِّيَّتِه، ويُفَسَّق تارك العمل به كالقرآن»[4].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «عالم الملائكة الأبرار» للدكتور عمر سليمان الأشقر ص(٤٦ - ٥٠).
(٢) «الموسوعة الفقهية» (١٨٨/٦)، وانظر: «جمع الجوامع» (٣٥٦/٢).
(٣) «كشف الأسرار بشرح المنار» (٥٢٠/٢).
(٤) «مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت» (٤٢١/٢، ٤٢٢).

إلهام غير الأنبياء

الوحي إلى غير الأنبياء بطريق الإلهام في اليقظة أو الرؤيا الصادقة في النوم ممكن، وإنما يختص الأنبياء في ذلك بالعصمة، بخلاف غيرهم فإنه قد يلتبس عليهم الإلهام الحق بالباطل.

وقد اختلف الأصوليون في حجية إلهام غير الأنبياء من المسلمين:

١- ففرقة أثبتت حجيته مطلقًا:

وهم بعض الحبية[١]، وبعض الجبرية[٢]، وبعض الصوفية[٣]، وبعض

---

(١) حكى أبو زيد الدبوسي في «تقويم الأدلة» ص(٣٩٩) عن بعضهم قولهم في الإلهام: «إنه حجة بمنزلة الوحي المسموع من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وكذا حكاه عنهم ابن السمعاني في «قواطع الأدلة» (١٢٠/٥).

والحبية: قوم زعموا أنهم أحباء الله عجبًا بأنفسهم، وأن الله يتجلى لقلوبهم ويحدثهم، فمِن أجل ذلك رأوا حديث أنفسهم حجة، انظر: «تقويم الأدلة» ص(٣٩٩).

(٢) نسبه إليهم ابن السبكي في «جمع الجوامع» (٣٥٦/٢)، والزركشي في «تشنيف المسامع مع شرح جمع الجوامع» (١٥٩/٢)، والولي العراقي في «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» (٨١٩/٣).

(٣) نسبه إليهم السمرقندي في «ميزان الأصول في نتائج العقول» ص(٦٧٩)، والزركشي في «البحر المحيط» (١٠٣/٦).

وعليه بنى محمد أحمد المتمهدي السوداني دعوته قائلًا: «إن أمرنا ناشئ عن إلهام صائب مع المشورة المسنونة» اهـ. نقله عنه في «ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» ص(٣٩٣)، ومِن قَبله ادعى ابن عربي أن ترتيب الفتوحات المكية «لم يكن لي من اختيار، ولا عن نظر فكري، وإنما الحق يملي لنا على لسان مَلَكَ الإلهام جميع ما نسطره» اهـ. من «الفتوحات المكية» (١/ ٢٨٧)، وهذا عين ما ادعاه الجيلي في كتابه «الإنسان الكامل»، حيث ادعى أنه أسسه على الكشف الصريح، وأن اللَّه أمره بإبرازه، مع ما تضمنه من الإلحاد، والكفر، والتخليط، وانظر: الفكر الصوفي» ص(١٤٩) وما بعدها، وانظر أيضًا: «كتب حذر منها العلماء» (١/ ٤٥). =

الرافضة الجعفرية[١]، ومعهم بعض الحنفية[٢].

٢- وفرقة نفت حجيته مطلقًا:

منهم القفال الشاشي[٣]، وابن السبكي[٤]، والنسفي[٥]، وابن الهُمام[٦]، والشعراني[٧]، والكاكي[٨]، والألوسي، والسرهندي[٩].

٣- وفرقة توسطت، فلم ينكروا أصله، وذهبوا إلى جواز العمل بالإلهام في غير العقائد، وقيدوا هذا الجواز بشروط ثلاثة:

الأول: ألا يوجد دليل شرعي في المسألة، لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس، ولا غيرها من الأدلة المختلف فيها.

الثاني: أن يكون ذلك في باب المباح، دون أبواب الإيجاب والندب والتحريم والكراهة، فإنها لا بد فيها من دليل شرعي.

= وقال بعض الصوفية: «حدثني قلبي عن ربي»، فأنكره عليه بعضُهم، فقال أبو المواهب الشاذلي ردًّا عليه: «لا إنكار؛ لأن المراد: أخبرني قلبي عن ربي من طريق الإلهام، الذي هو وحي الأولياء». انظر: «طبقات الشعراني» (٦٨/٢).

(١) نسبه إليهم صاحب «الميزان» ص(٦٧٩)، وانظر: «فواتح الرحموت» (٤٢٢/٢)، و«البحر المحيط» (١٠٣/٦).

(٢) كصاحب «مسلَّم الثبوت» وشارحه صاحب «فواتح الرحموت».

(٣) نسبه إليه الزركشي في «البحر المحيط» (١٠٣/٦).

(٤) «جمع الجوامع» (٣٥٦/٢).

(٥) «العقائد النسفية وحواشيها» ص(٤١).

(٦) حيث قال في «تيسير التحرير»: «الإلهام ليس بحجة مطلقًا، لانعدام ما يوجب نسبته إلى الله تعالى» اهـ. (١٨٥/٤).

(٧) وله مصنف أسماه: «حد الحسام في عنق من أطلق إيجاب العمل بالإلهام»، كما حكاه عنه الألوسي في «روح المعاني» (١٧/١٦).

(٨) هو محمد بن محمد الخجندي البخاري قوام الدين الكاكي، الحنفي (ت٧٤٩هـ)، قال في «جامع الأسرار»: «وإن كان الملهم وليًا، فليس بحجة أصلًا» اهـ. (١٤٣١/٥).

(٩) «روح المعاني» (١٨/١٦).

الثالث: أن يكون ذلك في حق الملهَم[1] خاصة، ولا يدعو غيره إلى العمل بما أُلهم به.

وهؤلاء منهم أبو زيد الدبوسي، وابن السمعاني، **والسجستاني، والسمرقندي، والرازي**، وابن الصلاح، وابن النجار، **وغيرهم**.

قال **أبو زيد**: «قال جمهور العلماء: إنه خيال لا يجوز **العمل به إلا** عند فقد الحجج كلها في باب ما أبيح عمله بغير علم»[2]. اهـ.

وقال ابن السمعاني: «واعلم أن إنكار أصل الإلهام لا يجوز، ويجوز أن يفعل اللَّه - تعالى - بعبدٍ بلطفه كرامة له، ونقول في التمييز بين الحق والباطل من ذلك: إن كل ما استقام على شرع النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يكن في الكتاب والسنة ما يرده، فهو مقبول، وكل ما لا يستقيم على شرع النبي -صلى الله عليه وسلم- فهو مردود، ويكون ذلك من تسويلات النفس، ووساوس الشيطان، ويجب رده، وعلى أننا لا ننكر زيادة نور من اللَّه كرامة للعبد، وزيادة نظر له» إلى أن قال: «فأما على القول الذي يقولونه- وهو أن يرجع إلى قلبه في جميع الأمور- فلا نعرفه»[3].

وقال ابن النجار: «إنه خيال لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها، لأنه ليس المراد الإيقاع في القلب بلا دليل، بل الهداية بالحق إلى الدليل»[4]. اهـ. وذلك كما قال أمير المؤمنين علي - رضي اللَّه عنه -: «إلا أن يؤتي اللَّه عبدًا فهمًا في كتابه»[5].

---

(١) أي الملهَم أو المحدَّث الذي يكون مستقيمًا معتصمًا بالكتاب والسنة حالًا ومآلًا.

(٢) «تقويم الأدلة» ص(٣٩٢).

(٣) «قواطع الأدلة» (١٣٢/٥)، وانظر: «فتح الباري» (٣٨٨/١٢، ٣٨٩).

(٤) «شرح الكوكب المنير» (٣٣١/١، ٣٣٢).

(٥) كما في حديث أبي جحيفة - رضي الله عنه - الذي رواه البخاري بأرقام: (١١١)، (١٨٧٠)، (٣١٧٢)، وغيرها.

أثر التقوى في تنوير البصيرة

قال اللَّه تبارك وتعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ الآية [الأنفال: ٢٩]، وقال عز وجل: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾ الآية [الطلاق: ٢]، وقال سبحانه: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾[1] [الأنفال: ٢٩]، وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقال عز وجل: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨]، وقال رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-: «الصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء»[2]، ومن آتاه الله نورًا وبرهانًا وضياءً فقد آتاه الفرقان الذي يفرق به بين المشتبهات.

وفي حديث الوَلاية: «ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنتُ سمعَه الذي يسمع به، وبصره الذي يُبصِر به، ويدَه التي يبطش بها، ورجلَه الذي يمشي بها»[3].

قال شيخ الإسلام: «ومن كان توفيق الله له كذلك، فكيف لا يكون ذا بصيرة نافذة ونفس فعالة»[4].

---

(١) والفرقان في الآية هو ما يحصل به التفريق بين الحق والباطل، يدل عليه قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]؛ لأن قوله: ﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ يعني: علمًا وهدى تفرقون به بين الحق والباطل. وانظر: «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/ ٣٤٩).

(٢) رواه مسلم (١٠٢/١) رقم (٢٢٣).

(٣) رواه البخاري (١٩٠/٧)، وانظر: «فتح الباري» (٢٩٥/١١).

(٤) مجموع الفتاوى (٤٣/٢٠).

وقد رُوي عن أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه- أنه قال: «اقتربوا من أفواه المطيعين، واسمعوا منهم ما يقولون، فإنه تتجلى لهم أمور صادقة».

قال شيخ الإسلام: «وهذه الأمور الصادقة التي أخبر بها عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنها تتجلى للمطيعين هي الأمور التي يكشفها الله عز وجل لهم»[1].

ورُوي عن حذيفة -رضي الله عنه- أنه قال: «إن في قلب المؤمن سِراجًا يُزْهِر».

وفي حديث النواس بن سمعان -رضي الله عنه- مرفوعًا: «والداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مؤمن»[2].

قال الإمام المحقق ابن القيم -رحمه الله-: «هذا الواعظ في قلوب المؤمنين هو الإلهام الإلهي بواسطة الملائكة»[3].

وقال -صلى الله عليه وسلم-: «إن الدجال مكتوب بين عينيه: كافر، يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ»[4].

قال شيخ الإسلام معلقًا على هذا الحديث: «فدل على أنَّ المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره ولا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضَّاع على الله ورسوله.

(١) «الفرقان بين الحق والباطل» ص(٥٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٧٣).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٦٣)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وأحمد (٤/ ١٨٣)، والحاكم (١/ ٧٣)، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، ووافقهما الألباني في «السنة» لابن أبي عاصم ص(١٤، ١٥).
(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٤٦).
(٤) رواه البخاري (١٦/ ٥٧٤- فتح) طبعة طيبة- الرياض، ومسلم (٤/ ٢٢٤٥).

وكلما قوي الإيمان في القلب، قوي انكشاف الأمور له، وعرف حقائقها من باطلها، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القوي، والسراج الضعيف في البيت المظلم؛ ولهذا قال بعض السلف في قوله -تعالى-: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]: هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق، وإن لم يسمع فيها بالأثر؛ فإذا سمع فيها بالأثر، كان نورًا على نور» اهـ[1].

وقد لاحظ العلماء على مر الأزمان معنى أن للتقوى والمجاهدة أثرًا في تنوير العقل، وهداية القلب، والتوفيق إلى إصابة الحق في الأقوال، والسَّداد في الأعمال، فسمَّوْا مصنفاتهم بأسماء تعبر عن هذا مثل: «فتح الباري»، و«فتح القدير»، و«فتح العزيز»، و«فتح الملك العلام»، و«فيض القدير»، و«فيض الباري»، ونحو ذلك، وصدق الشاعر إذ يقول:

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ الهوى ... وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تنويرا

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٤٥، ٤٦).

وسطيَّة أهل السنة بين الغلاة والجُفاة

لا تعتمد علوم غُلاة الصوفية على الكتاب والسنة، ولا على أدلة العقل، ولا على الحس والتجربة، بدعوى أنها لا تفيد اليقين، في حين تواردت وصاياهم بالاعتماد على علوم المكاشفة، وإعلاء شأنها على حساب ما عداها.

ووسيلة تحصيل هذه العلوم الكشفية هي المجاهدات والرياضات التي تصفي القلوب من الكدورات، وتزيح عنها الحُجب الظلمانية، فتتهيأ لانتقاش العلوم عليها من الملأ الأعلى، ويزداد صفاؤها إلى أن تحصل لأربابها المخاطبات والمشاهدات التي لا تُنال إلا بسلوك طريق التصوف، ويستغنوا بها عن مطالعة الكتب، ومدارسة العلم.

وقد بيَّنا آنفًا أثر التقوى والمجاهدة في تنوير البصيرة، وإدراك العلوم، وعلماء أهل السنة لا ينكرون دور الزهد والتقوى في توفيق العبد إلى درك العلوم، لكن بالزهد الشرعي السني، لا البدعي الصوفي.

لكن أهل السنة لا يجعلون مجرد التقوى، والتصفية سببًا لحصول العلم بدون الاستدلال بأدلة الشرع والعقل كما هو شأن الصوفية، وعلى الجهة الأخرى يرفض أهل السنة أيضًا مسلك الجُفاة الذين ينكرون تزكية النفوس ومجاهدتها، ويقصرون حصول العلم على مجرد الاستدلال.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن الناس في هذا الباب طرفان ووسط، فقال: «. . . والناس في هذا الباب على ثلاثة أقسام طرفان ووسط:

- فقومٌ يزعمون أن مجرد الزهد، وتصفية القلب، ورياضة النفس: توجب حصول العلوم؛ بلا سبب آخر.

- وقوم يقولون: لا أثر لذلك، بل الموجب للعلم: العلم بالأدلة الشرعية، أو العقلية.

- وأما الوسط: فهو أن ذلك من أعظم الأسباب معاونةً على نيل العلم؛ بل هو شرطٌ في حصول كثير من العلم، وليس هو وحده كافيًا؛ بل لا بد من أمر آخر؛ إما العلم بالدليل فيما لا يُعلم إلا به، وإما التصور الصحيح لطرفي القضية في العلوم الضرورية.

وأما العلم النافع، الذي تحصل به النجاة من النار، ويسعد به العباد، فلا يحصل إلا باتباع الكتب التي جاءت بها الرسل. . . فمن ظن أن الهدى والإيمان؛ يحصل بمجرد طريق العلم، مع عدم العمل به، أو بمجرد العمل والزهد، بدون العلم: فقد ضل.

وأضل منهما: من سلك في العلم، أو سلك في العمل والزهد، طريق أهل الفلسفة، والتصوف، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا اعتبار العمل بالعلم؛ فأعرض هؤلاء عن العلم والشرع، وأعرض أولئك عن العمل والشرع، فضلَّ كل منهما من هذين الوجهين، وتباينوا تباينًا عظيمًا؛ حتى أشبه هؤلاء اليهود المغضوب عليهم، وأشبه هؤلاء النصارى الضالين؛ بل صار منهما من هو شرٌّ من اليهود والنصارى؛ كالقرامطة، والاتحادية، وأمثالهم من الملاحدة، والفلاسفة»[1].

وقد ذمَّ شيخ الإسلام -رحمه الله- طريقَ أهل الكلام، ثم ذمَّ طريق أهل الرياضة والتصوف، فقال: «. . . طريق أهل الرياضة والتصوف، والعبادة البدعية: وهؤلاء مُنصرفون إلى النصرانية الباطلة، فإن هؤلاء يقولون: إذا صفَّى الإنسان نفسَه على الوجه الذي يذكرونه: فاضت عليه العلوم؛ بلا تعلُّم، وكثيرٌ من هؤلاء تكون عباداته مبتدَعة؛ بل مخالفة لما جاء به الرسول -صلى الله

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٤٦- ٢٤٨).

عليه وسلم-؛ فيقعون في فسادٍ من جهة العمل؛ وفسادٍ من نقص العلم، حيث لم يعرفوا ما جاء به الرسول.

وكثيرًا **ما يقع بين هؤلاء**، وهؤلاء، وتقدح كلُّ طائفة **في الأخرى، وينتحل** كلٌّ منهم **اتباع** الرسول؛ والرسولُ ليس ما جاء به موافقًا لما قال **هؤلاء**، ولا هؤلاء...

وما كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولا أصحابه على طريقة أهل البدع، من أهل الكلام والرأي، ولا على طريقة أهل البدع، من أهل العبادة والتصوف، بل كان على ما بعثه الله من الكتاب والحكمة.

وكثير من أهل النظر يزعمون أنه بمجرد النظر، يحصل العلم بلا عبادة؛ ولا دين، ولا تزكية للنفس، وكثير من أهل الإرادة؛ يزعمون أن طريقة الرياضة بمجردها، تُحَصِّل المعارف، بلا تعلم ولا نظر، ولا تدبر للقرآن والحديث، وكلا الفريقين غالطٌ، بل لتزكية النفس، والعمل بالعلم، وتقوى الله تأثير عظيم في حصول العلم، لكن مجرد العمل لا يفيد ذلك، إلا بنظر، وتدبر، وفهم لما بعث الله به الرسول، ولو تعبد الإنسان ما عسى أن يتعبد، لم يعرف ما خص الله به محمدًا -صلى الله عليه وسلم-، إن لم يعرف ذلك من جهته... وكذلك لو جاع، وسهر، وخلا، وصمت، وفعل ما عسى أن يفعل: لا يكون مهتديًا، إن لم يتعبد بالعبادات الشرعية؛ وإن لم يتلق علم الغيب من جهة الرسول»[1].

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٩٦، ٩٧)، وانظر: كلام الإمام ابن القيم في نفس القضية ص(٥٤) وما بعدها.

مناقشة أدلة الصوفية على حجية الإلهام

١- استدل الصوفية بقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس: ٧، ٨].

والجواب: أنه ليس في الآية الكريمة دليل على حجية الإلهام كما زعم صاحب «شرح المنار»[1] حيث ذكر أن معنى ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾: عرَّفها ذلك، بواسطة الإيقاع في القلب.

بل المعنى: أرشدها -أي الأنفس- إلى فجورها وتقواها، ببيان ذلك لها، وهداها إلى ما قُدِّر لها، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «بَيَّن لها الخير والشر»، وكذا قال مجاهد وغيره[2].

٢- واستدل الصوفية على حجية الإلهام بقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ قالوا: فإذا كان الله قد عَرَّف النحل مصالحَها بلا نظرٍ منها؛ فالمؤمن أولى بذلك.

والجواب: أن قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ لا يدل على حجية الإلهام؛ لأن الوحي إلى النحل، نظيره في الآدمي: فيما يتعلق بالصنائع، وما فيه صلاح المعاش. والله تعالى، أضاف هذا الوحي -إلى النحل- إلى ذاته؛ كما في الآية؛ فما يكون من الله، فهو حقٌّ؛ وإنما الكلام على شيء يقع في قلب المرء؛ ولا يدري أَمِن الله هو، أو من الشيطان، أو من النَّفس؟

فالمناسب إذن: الاستدلال بالآية على أمور الهداية العامة، للإنسان، والحيوان في أمور معاشهما، ومصالح دنياهما.

(١) «شرح المنار» (٢/ ٣١٥).
(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٤/ ٤٥١).

٣- واستدل الصوفية على حجية الإلهام بالحرف الذي كان يقرأ به ابن عباس -رضي الله عنهما-: (وما أرسلنا قبلك من رسول ولا نبي ولا مُحَدَّث)[1]. قال أبو حامد الغزالي في بيانه لمعنى المُحَدَّث: «يعني: الصديقين؛ والمُحَدَّثُ، هو: المُلْهَمُ، والمُلْهَمُ هو الذي انكشف له في باطن قلبه، من جهة الداخل، لا من جهة المحسوسات الخارجة» اهـ[2].

والجواب: أن هذه القراءة ليس فيها ما يدل على نسخ ما يلقيه الشيطان في قلب المُحَدَّث. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «فإن قيل: ففي قراءة ابن عباس: أو مُحَدَّث؛ وبهذا احتج الحكيم الترمذي، وغيره.

قيل: أولًا: هذه القراءة -إذا ثبت أنها قراءة- فلا يُعرَف لفظ سائر الكلام معها؛ كيف كان؟ فإنها بتقدير صحتها؛ إما من الحروف السبعة، وإما مما نُسخت تلاوته، وعلى التقديرين: فيجوز أن يكون نظم سائر الآية كان على وجهٍ؛ لا يدلُّ على عصمة المُحدَّث، بل فيها نسخُ ما يلقيه في أُمنيَّة النبي والرسول، دون المُحدَّث».

وإن ثبت أن الله تعالى، كان ينسخُ ما يلقي الشيطان في قلوب المُحدَّثين؛ فلا يقتضي أن ذلك بوحي يأتيه، بل يكون ذلك بعرض ذلك على نبوات الأنبياء، فإن خالف ذلك: كان مردودًا.

وحينئذ: فيكون حفظ الولي؛ بمتابعة الكتاب والسنة.

وإن قدر أن المُحَدَّث ممن قبلنا، كان ينسخ ما يلقيه الشيطان فيما يلقي إليه، من غير استدلال بالنبوة؛ فيكون من كان قبلنا، كانوا مأمورين باتباع المُحدَّث مطلقًا؛ لعصمة الله إياه، ونحن لم نُؤمر بذلك.

---

(١) علَّق البخاري هذه القراءة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في «صحيحه» (٧/ ٤٢- فتح)، ووصلها عبد بن حميد في تفسيره بإسناد صحيح عنه، انظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٦٥).

(٢) «إحياء علوم الدين» (٣/ ٢٤).

وسببه: أن من كان قبلنا لم يكفهم نبوةٌ واحدة، بل كانوا يأخذون بعض الدين عن هذا النبي؛ وبعضه عن هذا النبي، بتصديق الآخر له، كما كان أنبياء بني إسرائيل مأمورين باتباع التوراة، وكما أن المسيح أحل لهم بعضَ ما حُرِّم عليهم، وأحالهم في أكثر الأحكام على التوراة.

وأما نبوة محمد -صلى الله عليه وسلم-؛ فهي كافية لأمته، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥١].

... ونحن نعلم يقينًا بالاضطرار من دين الإسلام، أن محمدًا -صلى الله عليه وسلم-، أوجب الله علينا طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، ولم يأمر بطاعة غيره إلا إذا وافق طاعته؛ لا نبيًّا، ولا رسولًا.

ونحن إذا قلنا: شَرْعُ من قبلنا شرعٌ لنا، ما لم يَرِدْ شرعنا بخلافه؛ فإنما ذاك لكونه مشروعًا على لسان محمد بالأدلة الدالة على ذلك، وقد علمنا بالاضطرار من دينه أن من أطاعه؛ دخل الجنة، فلا يحتاج مع ذلك إلى طاعة غيره؛ لا نبي، ولا مُحَدَّث، فلم يكن المتبعون لنبوته محتاجين إلى اتباع نبي غيره، فضلًا عن مُحدَّث.

قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ فقد أكمل الله الدين لأمته على لسانه؛ فلا يحتاجون إلا إلى من يبلغ الدين الكامل؛ لا يحتاجون إلى مُحَدَّث. ولهذا قال -صلى الله عليه وسلم- «إنه كان في الأمم قبلكم مُحَدَّثون، فإن يكن في أمتي فعمر»، فلم يجزم بأن في أمته محدَّثًا، كما جزم أنه كان في الأمم قبلنا، مع أن أمتنا أفضل الأمم، وأكمل ممن كان قبلهم، وذلك لأن أمتنا مستغنية عن المُحَدَّثين، كما استغنوا عن نبي يأخذون عنه سوى محمد، وما علموه من أمور الأنبياء، فبواسطة محمد، هو الذي بلَّغهم ما بلَّغهم من أمور الأنبياء، وما لم يبلغهم إياه من أمور الأنبياء: فلا حاجة لأمته به...

وإذا كانت أمتنا مستغنية عن أن تأخذ من نبوة غير نبوة محمد؛ فاستغناؤها عن المُحَدَّثين أولى. ومن كانوا قبلنا، كانوا محتاجين إلى الأنبياء، فكذلك ربما احتاجوا إلى المحدثين، وما احتاجت الأمم إليه من الأخبار الإلهية؛ فلا بد أن يكون محفوظًا، معصومًا، لتقوم الحجة، ويحصل به مقصود الدعوة، وهذا مما دلَّ على وجوب عصمة ما جاءت به الأنبياء، وعصمة ما جاء به نبينا بعد موته، فحَفِظَ الله الذكر الذي أنزله، وقد أنزل عليه الكتاب والحكمة. . . ، فحَفِظَ الله هذا، وهذا، ولله الحمد والمنة.

ومن وُجِدَ من هذه الأمة محتاجًا إلى شيء غير ما جاء به الرسول: فلضعف معرفته واتباعه لما جاء به الرسول، مثل كثير منهم يقول: . . . إنهم محتاجون إلى ذوقهم، أو عقلهم، أو رأيهم، بدون اعتبار ذلك بالكتاب والسنة، ولا تجد من يقول: إنه محتاج إلى غير آثار الرسول، إلا من هو ضعيف المعرفة والاتباع لآثاره، وإلا فمن قام بما جاء به الكتاب والسنة: أشرف على علم الأولين والآخرين، وأغناه الله بالنور الذي بعث به محمدًا، عمَّا سواه» اهـ[1].

تنبيه:

قال الدكتور عبد الله بن محمد القرني -حفظه الله-:

«مما يُشترط لاعتبار الإلهامات والرؤى: أن تكون في الترجيح بين المباحات، وفي مواطن الاشتباه التي لا يمكن التحقق فيها من الحكم الشرعي لتكافؤ الأدلة عند الناظر فيها، وأما ما ظهر أنه مشروع أو ممنوع فلا اعتبار للإلهام والرؤية فيه بحال.

(١) انظر: «الصفدية» (١/ ٢٥٦- ٢٦٠)، وسيأتي مناقشة المزيد من أدلة الصوفية على حجية الإلهام -إن شاء الله- ص (٥٧)، (٦٦)، (٦٩)، (٧٢).

ومعلوم أن الإنسان قد تخفى عليه المصلحة بين أمرين مباحين، أو في فعل مباح أو تركه، أو تتكافأ عنده الأدلة في بعض المسائل، فلا يترجح له فيها شيء، ومثل هذا إذا احتج بالإلهام أو رؤية صالحة لمن يكن قد استدل بذلك على جهة الاستقلال على الأدلة الشرعية، إذا كان متقيًا لله، عالمًا من نفسه أن ترجيحه حينئذ ليس فيه ميل إلى ما تهواه نفسه، بل لما يعتقد أنه أقرب إلى مراد الله تعالى»اهـ[1].

وقال أيضًا:

«ومما يشترط في الأخذ بالإلهامات والرؤى أن لا يعتقد أنها حكم الله تعالى بحيث يلتزم به على جهة المشروعية استحبابًا أو إيجابًا على نفسه، ومن باب أولى أن لا يُلزم غيره بما حصل له من إلهام أو رؤيا.

وأساس ذلك: أن إيجاب أمر أو استحبابه إنما يكون بما شرعه الله تعالى على ألسنة رسله، لاختيار الله لهم في تبليغ شرائعه، وعصمتهم في ذلك، بخلاف غير الأنبياء؛ فإنه لا عصمة لهم، ولا تؤخذ الشرائع من قِبَلِهم، وليس لهم ذلك الحق، لا على أنفسهم، ولا على غيرهم»اهـ[2].

(١) «المعرفة في الإسلام: مصادرها ومجالاتها» ص(٨٠، ٨١).

(٢) «نفسه» ص(٨٢).

قول شيخ الإسلام ابن تيمية في الاحتجاج بالإلهام

ناقش شيخ الإسلام -رحمه الله- مسألة كون الإلهام طريقًا شرعيًّا على الإطلاق؛ بحيث يُحتج به على انفراده، أم هو أحدُ طرق الترجيح عند تكافؤ الأدلة؛ لكن في حق المُلهم دون من سواه، فقال -رحمه الله تعالى-:

«... ففي الجملة: متى حصل ما يظن معه أحد الأمرين أحب إلى الله ورسوله: كان هذا ترجيحًا بدليل شرعي، والذين أنكروا كون الإلهام طريقًا على الإطلاق؛ أخطئوا، كما أخطأ الذين جعلوه طريقًا شرعيًّا على الإطلاق.

ولكن إذا اجتهد السالك في الأدلة الشرعية الظاهرة؛ فلم ير فيها ترجيحًا، وأُلْهِمَ حينئذ رجحان أحد الفعلين، مع حسن قصده، وعمارته بالتقوى: فإلهام مثل هذا دليلٌ في حقّه، قد يكون أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة، والأحاديث الضعيفة، والظواهر الضعيفة، والاستصحابات الضعيفة؛ التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذهب، والخلاف، وأصول الفقه...»[1].

وقال: «... فالله -سبحانه وتعالى- فطرَ عباده على الحنيفية؛ وهو حبُّ المعروف، وبُغْض المنكر. فإذا لم تَستَحِلْ الفطرةُ؛ فالقلوب مفطورة على الحق؛ فإذا كانت الفطرة مُقَوَّمَة بحقيقة الإيمان، منوَّرةً بنور القرآن، وخفي عليها دلالةُ الأدلة السمعية الظاهرة، ورأى قلبَه يرجح أحد الأمرين: كان هذا من أقوى الأمارات عند مثْلِه»[2].

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٧٣)، وانظره: (٢٠/ ٤٢).
(٢) «نفسه» (١٠/ ٤٧٤).

ثم بين -رحمه الله- «أن القلب قد يقع فيه ترجيح أحد القولين المتعارضيْن على الآخر، وليس ذلك الترجيح بدليل خارجي، بل بشيء ينقدح في قلبه؛ وهو الإلهام، ثم إن الله تعالى، يكرم بعض عباده بكشف الأمور الكونية لهم؛ فالأمور الدينية أولى بالكشف للعبد المؤمن؛ لأنه أحوج إليها. لكن ليس الإلهام وحده دليلًا على الأحكام الشرعية، لكنَّه قد يُرَجِّحُ به طالبُ الحقِّ أحدَ الأقوال التي تكافأت فيها الأدلة السمعية الظاهرة؛ فالترجيح بالإلهام؛ خيرٌ من التسوية بين الأمريْن المتناقضيْن قطعًا؛ فإن التسوية بينهما باطلة قطعًا»[1].

وحاصل كلام شيخ الإسلام -رحمه الله-:

١- أن الإلهام ليس دليلًا شرعيًّا مستقلًّا.

٢- وأنه من جملة المرجِّحات عند تكافؤ الأدلة السمعية، وانسداد وجوه الترجيح المعتبرة.

٣- وأنه إذا وقع لصاحب قلب تقي، معمور بالتقوى؛ فإنه يكون ترجيحًا في حقِّ نفسه، لا يتعداه إلى غيره.

وفي موضع آخر عَرَّف شيخ الإسلام الكشف بأنه «ما يُلقى في النفس عند تجريدها من العوارض الشهوانية، وإقبالها بالقلوب على المطلوب»[2].

ولا يعتبر شيخ الإسلام الكشف دليلًا مستقلًّا، بل هو عنده من الأدلة التبعية، أي التابعة لدليل النقل الصحيح، وعليه فلا يمكن الاعتماد عليه إذا انفرد؛ لأنه لا يعلم ما أُلقي في القلب: هل هو وسوسة شيطان، أو لَمة مَلَك؟[3].

(١) «نفسه» (١٠/ ٤٧٦، ٤٧٧).
(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٦٣)، وانظر: بيان أن الإلهام نوع من أنواع الكشف في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٣١٣).
(٣) «شرح العقيدة الأصفهانية» ص(١٢)

كيف يُعرف خطأُ الكشف عند شيخ الإسلام ابن تيمية

ويُعرف خطأ الكشف عند ابن تيمية بأحد أمور[1]:

أولًا: بمخالفة الكتاب والسنة، «والأنبياء - صلوات اللَّه عليهم وسلامه - معصومون، لا يقولون على اللَّه إلا الحق، ولا يتكلمون عنه إلا الصدق، ومن سوى الأنبياء ليس معصومًا، فقد يغلط ويحصل له في كشفه، وحسه، وذوقه، وشهوده أمور يظن فيها ظنونًا كاذبة»[2].

ثانيًا: مناقضته للعقل[3]، يقول ابن تيمية: «وإذا أخبر مثلُ هذا بشيء - عُلِمَ بطلانُه بصريح العقل - عُلِمَ أنه غالط».

ثالثًا: مخالفة الحس الظاهر[4].

وبيَّن شيخ الإسلام أن المعرضين عن الأدلة الشرعية لم يبق معهم إلا طريقان: «إما طريق النُّظَّار: وهي الأدلة القياسية العقلية، وإما طريق الصوفية: وهي الطريقة العبادية الكشفية، وكل من جَرَّب هاتين الطريقتين علم

(١) انظر: «منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير عقيدة التوحيد» ص(٢٩٢)، حيث عزاه إلى: «الجواب الصحيح» (٣/١٣٤ - ١٣٦).

(٢) لأن الولي ليس بمعصوم من التلبيس عليه، والشياطين يتنزلون على أوليائهم ويوحون إليهم كما أثبت ذلك القرآن الكريم، فالأحوال قد تكون شيطانية، وقد تكون رحمانية، فلا بد من فرقان يميز بينهما، والفرقان إنما هو ما بعث الله به نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم.

(٣) وسنبين - إن شاء الله - الدليل العقلي على أن الإلهام لا يُحتج به استقلالًا، فانظره ص(٣١).

(٤) قال النسفي في عقائده: «إن أسباب العلم للخلق ثلاثة: الحواس السليمة، والعقل، والخبر الصادق، ومنه خبر الرسول المؤيَّد بالمعجزة.
والإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشيء عند أهل الحق». اهـ. من «العقائد النسفية» ص(٤١).

أن ما لا يوافق الكتاب والسنة منهما فيه من التناقض والفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد، ولهذا كان من سلك إحداهما إنما يؤول به الأمر إلى الحيرة والشك، إن كان له نوع عقل وتمييز، وإن كان جاهلًا دخل في الشطح والطامات التي لا يصدق بها إلا أجهل الخلق[1]، فغاية هؤلاء الشك، وهو عدم التصديق بالحق، وغاية هؤلاء الشطح، وهو التصديق بالباطل». اهـ[2].

❁ ❁ ❁

الإلهام منقوض بالمعارضة بالمثل

وبيان ذلك: أن يحتج زيد بإلهامه، فيعارضه عمرو بإلهامٍ مثلِه، ولا مزية لأحدهما على الآخر، لأن الإلهام قد يكون من اللَّه - تعالى -، وقد يكون من الشيطان أو النفس:

- فإن كان من اللَّه - تعالى - فهو حق.

- وإن كان من الشيطان أو النفس فلا يكون حقًّا، بل يكون باطلًا، وما دام أن هناك (احتمالَ) أن لا يكون حقًّا، فلا يكون حقًّا.

(١) «ومن دلائل الخطأ والتلبيس والتخيلات في الكشف الذي يسمونه (النوراني) تعارض أهله وتناقضهم فيه، وما يذكرونه فيه من معلوماتهم المختلفة باختلاف معلوماتهم الفنية والخرافية والشرعية. فترى بعضهم يذكر في كشفه «جبل قاف» المحيط بالأرض»! و«الحية المحيط به»! كما تراه في ترجمة الشعراني للشيخ أبي مدين، وهو من الخرافات التي لا حقيقة لها.
ومنهم من يذكر في كشفه الأفلاك وكواكبها على الطريقة اليونانية الباطلة أيضًا، وأكثرهم يذكرون في كشفهم الأحاديث الموضوعة، فإن اعترض عليهم - أو على المفتونين بكشفهم - علماء الحديث، قالوا: إن الحديث قد صحَّ في كشفنا، وإن لم يصح في رواياتكم، وكشفنا أصح، لأنه من علم اليقين، وعلمكم ظني!». اهـ. من «موقف الإسلام من الإلهام والكشف» للدكتور يوسف القرضاوي ص(٦٥، ٦٦).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/٣٤٦).

يدل عليه: أن كل إنسان في دعوى الإلهام مثلُ صاحبه، فإن قال واحد: «**أُلهمت أن ما أقوله** حق وصواب»، فيقول الآخر: «**ألهمت أن ما تقوله خطأ وباطل**»، **ثم نأتي** ونقول لهم: «إنا أُلهمنا أن ما تقولونه **خطأ وباطل**»، فإن قالوا: «هذا دعوى منكم»، قلنا: «ما تقولونه أنتم أيضًا دعوى».

فإن قالوا: «إنكم لستم من أهل الإلهام»، قلنا لهم: «ولستم أيضًا من أهل الإلهام، وبأي دليل صرتم من أهل الإلهام دوننا؟»[1].

وقال الإمام ابن حزم - رحمه الله -:

(ويُقَالُ لمن قال بالإلهام: ما الفرق بينك وبين من ادَّعى أنه أُلْهِمَ بطلانَ قولك، فَلَا سبيل له إلى الانفصال عنه، والفرق بين هذه الدعوى، ودعوى من ادَّعَى أنه يُدْرِكُ بعقله خلاف ما يدركه ببديهة العقل، وبين ما يدركه بأوائل العقل أن كل من في المشرق والمغرب إذا سُئِلَ عَمَّا ذكرنا أننا عرفناه بأوائل العقل أخبر بمثل ما نخبر به سواء بسواء، وأن المدعين للإلهام ولإدراك ما لا يدركه غيرهم بأول عقله، لا يتفق اثنان منهم على ما يدعيه كل واحد منهم إلهامًا، أو إدراكًا، فصَحَّ بلا شك أنهم كَذَبَةٌ، وأن الذي بهم: وَسْوَاسٌ[2]؛ وأيضًا، فإن الإلهام دعوى مجردة من الدليل، ولو أُعْطِيَ كل امرئ بدعواه المُعَرَّاة، لما ثَبَتَ حَقٌّ، ولا بطل باطل، ولا استقر ملك أحد على مال، ولا انتُصِفَ من ظالم، ولا صحَّتْ ديانة أحد أبدًا؛ لأنه لا يعجز أحد عن أن يقول: أُلْهِمْتُ أنَّ دَمَ فلانٍ حلال، وأن مَالَهُ مباحٌ لي أخذه، وأن زوجه مُبَاحٌ لي وطؤها، وهذا لا ينفك منه، وقد يقع في النفس وَسَاوسُ كثيرةٌ، لا يجوز

(١) انظر: «فصول البدائع في أصول الشرائع» للفناري (٢/٣٩١)، و«قواطع الأدلة» (٥/١٢٧)، و«تقويم الأدلة» ص(٣٩٥).

(٢) الوسوسة: إلقاء معنى في النفس بمباشرة سبب نشأ من الشيطان له.

أن تكون حقًّا، وأشياء متضادة يُكذِّبُ بعضها بعضًا، فلابد من حاكم يميز الحق منها من الباطل، وليس ذلك إلا العقل الذي لا تتعارض دلائله)[1] اهـ.

وقال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية - رحمه الله -:

(قال: وهو - أي الإلهام - على ثلاث درجات:

الدَّرَجَةُ الأُولَى: نَبَأ يقع وحيًا قاطعًا مقرونًا بسماع؛ إذ مطلق النبأ الخبر الذي له شأن، فليس كل خبر نبأ، وهو نبأ خبر عن غيب معظم.

ويريد بالوحي والإلهام: الإعلام الذي يقطع من وَصَلَ إليه بموجبه، إما بواسطة سمع، أو هو الإعلام بلا واسطة.

قلت: أما حصوله بواسطة سمع، فليس ذلك إلهامًا، بل هو من قبيل الخِطاب، وهذا يستحيل حصوله لغير الأنبياء، وهو الذي خُصَّ به موسى؛ إذ كان المخاطِبُ هو الحق - عز وجل -.

وأما ما يقع لكثير من أرباب الرياضات من سماع؛ فهو من أحد وجوه ثلاثة، لا رابع لها؛ **أعلاها**: أن يخاطبه الملَكُ خطابًا جزئيًّا، فإن هذا يقع لغير الأنبياء؛ فقد كانت الملائكة تخاطب عمران بن حصين بالسلام، فلما اكتوى تركت خطابه، فلما ترك الكي عاد إليه خطاب ملكي؛ **وهو نوعان**:

أَحَدُهُمَا: خطابٌ يسمعه بأذنه، وهو نادر بالنسبة إلى عموم المؤمنين.

وَالثَّانِي: خطاب يُلْقَى في قلبه يُخَاطِبُ به الملك روحه، كما في الحديث المشهور: «إنَّ لِلْمَلَكِ لَمَّةً بقَلْبِ ابْنِ آدَمَ، وللشَّيْطَانِ لَمَّةً، فلَمَّةُ الْمَلَكِ: إيعَادٌ بالخَيْرِ، وتَصْدِيقٌ بالْوَعْدِ، ولَمَّةُ الشَّيْطَانِ: إيعَادٌ بالشَّرِّ، وتَكْذِيبٌ بالْوَعْدِ»[2]،

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/١٧، ١٨).

(٢) تقدم تخريجه ص(٨) هامش رقم (١).

ثم قرأ: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾ [البقرة: ٢٦٨]، وقال- تعالى-: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الأنفال: ١٢]، قيل في تفسيرها: قَوُّوا قلوبهم، وبشِّرُوهُمْ بالنصر. وقيل: احضُروا معهم القتال، والقولان حق؛ فإنهم حضروا معهم القتال، وثبَّتُوا قلوبهم.

ومن هذا الخطاب: واعظ اللَّه- عز وجل- في قلوب عباده المؤمنين؛ كما في «جامع الترمذي»، و«مسند أحمد» من حديث النَّوَّاس بن سمعان، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إِنَّ اللَّهَ- تَعَالَى- ضَرَبَ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى كَنَفَتَيِ الصِّرَاطِ سُورَانِ، لَهُمَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَدَاعٍ يَدْعُو على رَأْسِ الصِّرَاطِ، وَدَاعٍ يَدْعُو فَوْقَ الصِّرَاطِ، فالصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ الإِسْلَامُ، والسُّورَانِ: حُدُودُ اللَّهِ، والأَبْوَابُ المُفَتَّحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، فَلَا يَقَعُ أَحَدٌ في حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ حتَّى يَكْشِفَ السِّتْرَ، والدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، والدَّاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ: وَاعِظُ اللَّهِ في قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ»، فهذا الواعظ في قلوب المؤمنين هو الإلهامُ الإلهي بواسطة الملائكة.

وأما وقوعه بغير واسطة: فمما لم يتبَيَّنْ بعد، والجزم فيه بنفي أو إثبات موقوف على الدليل، واللَّه أعلم.

فَصـــلٌ

النَّوْعُ الثَّانِي من الخِطَابِ المَسْمُوع: خطاب الهواتف[1] من الجانِّ، وقد

---

(١) تعد الهواتف: نوعًا من أنواع الكشف، وقد قيل في حَدِّ الهاتف: «إنه سماعُ خطاب بواسطة الأذن: يسمع الصوت ولا يرى صاحبه، بمنزلة الأعمى، يسمع الخطاب ولا يرى المتكلمَ به، وقد يكون يقظة، أو منامًا، أو بين هذين».

وقد وردت عن الصوفية حكايات كثيرة اعتنت دواوينهم بتسجيلها، وهم يعدونها مصدرًا ثريًّا من مصادر المعرفة، منه يستفيدون تصحيح الأحوال والمعاملات، والتنبيه على آداب العبودية، والفضائل، ومعالي الأخلاق، دون أن يشترطوا في ذلك موافقته للكتاب والسنة.

وقد أفرد الكلاباذي للهواتف بابًا مستقلًّا في كتابه «التعرف» ذكر فيه قصصهم في ذلك، وحاول أن يستدل لصحة حال الهاتف بما ورد عن أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- قالت: «لما أرادوا غسل النبي -صلى الله عليه وسلم-، اختلفوا فيه، فقالوا: والله ما ندري! أنجرد رسول الله من ثيابه، كما نجرد موتانا، أو نغسله وعليه ثيابه؟ قالت: فلما اختلفوا؛ ألقى الله عليهم السِّنَةَ، حتى ما بقي منهم أحدٌ إلا وذقنه في صدره، ثم كلمهم متكلمٌ من ناحية البيت؛ لا يدرون من هو: اغسلوا النبي في ثيابه». رواه أبو داود في سننه (٢/ ٦٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٢٦٧)، والطيالسي (٢/ ١١٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٩، ٦٠)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٣٨٧)، وصححه الألباني في «أحكام الجنائز» ص(٦٦).

والجواب عن ذلك: أنها واقعة عين لا عموم لها، وقد عملوا بهذا الهاتف لعدم وجود نص عن المعصوم -صلى الله عليه وسلم- فيما تنازعوا فيه، أما هواتف الصوفية فقد تخالف صريح الشرع.

كما أن الحجة لم تكن في الهاتف نفسه بل في إجماعهم -رضي الله عنهم- على إمضاء الهاتف باعتباره مجرد إشارة وتنبيه، قال الشيخ محمود خطاب السبكي في «المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود»: «لعل الصحابة -رضي الله عنهم- تذكروا بهذا الصوت، ما كانوا يعرفونه من حفظ كرامة الرسول -صلى الله عليه وسلم- فغسلوه في قميصه، لا أنهم اعتمدوا في ذلك على مجرد الصوت؛ إذ مثل هذا لا يُبنى عليه حكم شرعي»اهـ. (٨/ ٣٠).

يكون المخاطِبُ جنيًّا مؤمنًا صالحًا[1]، وقد يكون شيطانًا، وهذا- أيضًا- نوعان:

أحدُهُمَا: أن يخاطبه خطابًا يسمعه بأذنه.

والثَّاني: أن يُلْقِيَ في قلبه عندما يُلِمُّ به، ومنه وعده، وتمنيته حين يَعِدُ الإنسي ويُمَنِّيه، ويأمره، وينهاه، كما قال- تَعَالى-: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠]، وقال: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، وللقلب من هذا الخطاب نصيب، وللأذن- أيضًا- منه نصيب، والعصمة منتفية إلا عن الرسل، ومجموع الأمة.

فمِن أين للمخاطَب أن هذا الخطاب رحماني، أو مَلَكِيٌّ؟ بأي برهان؟ أو بأي دليل؟ والشيطان يقذف في النفس وَحْيَهُ، ويُلقي في السمع خِطَابَهُ، فيقول المغرور المخدوع: «قيل لي، وخوطبت»، صدقت، لكن الشأن في القائل

(١) دعوى أن الهواتف جن صالح ليس هناك ما يمنع منها، لكن الواجب عرض هذه الهواتف على أدلة القرآن والسنة، فإن وافقتها كانت الحجة في الوحيين الشريفين.
عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعث أبا موسى الأشعري -رضي الله عنه- على سرية في البحر، فبينما هم كذلك، قد رفعوا الشراع في ليلة مظلمة، إذا هاتف فوقهم يهتف: «يا أهل السفينة! قفوا أخبركم بقضاء قضاه الله على نفسه» فقال أبو موسى: «أخبرنا إن كنت مخبرًا»، قال: «إن الله -تبارك وتعالى- قضى على نفسه أنه من أعطش نفسه له في يوم صائف، سقاه الله يوم العطش» رواه البزار، وحسنه المنذري، وفي رواية عن أبي موسى قال: «إن الله قضى على نفسه أن من عطَّش نفسه لله في يوم حار كان حقًّا على الله أن يرويه يوم القيامة» قال الراوي: «فكان أبو موسى يتوخى اليوم الشديد الحر الذي يكاد الإنسان ينسلخ فيه حَرًّا فيصومه» رواه ابن أبي الدنيا.
لكن يجب على البصير -مع ذلك- أن يحذر وينتبه فإن أمر الجني له بالمعروف، أو نهيه إياه عن المنكر، ليس بمجرده دليلًا على صلاح الآمر، لأنه يبقى احتمالُ كونه شيطانًا خاطبه بكلام يقبله رِشوةً منه له، ليتمهد له بذلك إضلالُه.

لك، والمخاطِب، وقد قال عمر بن الخطاب - رضي اللَّه عنه - لغيلان بن سلمة- وهو من الصحابة، لَمَّا طَلَّقَ نساءه، وقَسَم ماله بين بَنيه: «إني لأظن الشيطان- فيما يسترق من السمع- سمع بموتك، فقذفه في نفسك»[1]، فمن يأمن القراءَ بعدك يا شهرُ؟[2].

فَصـــلٌ

النَّوْعُ الثَّالِثُ: خِطَابٌ حَالِيٌّ، تكون بدايته من النفس، وعَوْدُهُ إليها، فيتوهمه مِن خارجٍ، وإنما هو من نفسِه، منها بدأ، وإليها يعود.

وهذا كثيرًا ما يَعْرِضُ للسالك، فيغلط فيه، ويعتقد أنه خطاب من اللَّه، كَلَّمَهُ به منه إليه، **وسبب غلطه**: أن اللطيفة المدرِكة من الإنسان إذا صَفَتْ بالرياضة، وانقطعت عَلَقُها عن الشواغل الكثيفة، صار الحكم لها بحكم استيلاء الروح والقلب على البدن، ومصير الحكم لهما، فتنصرف عناية النفس والقلب إلى تجريد المعاني التي هي متصلة بهما، وتشتد عناية الروح بها، وتصير في محل تلك العلائق، والشواغل، فتملأ القلب، فتصرف تلك المعاني إلى المنطق، والخطاب القلبي الروحي بحكم العادة، ويتفق تجرد الروح، فتتشكل تلك المعاني للقوة السامعة بشكل الأصوات المسموعة، وللقوة الباصرة بشكل الأشخاص المرئية، فيرى صورها، ويسمع الخطاب، وكله في نفسه ليس في الخارج منه شيء، ويحلف أنه رأى وسمع، وصَدَقَ، لكن رأى وسمع في الخارج، أو في نفسه؟ ويتفق ضعف التمييز، وقلة العلم، واستيلاء تلك المعاني على الروح، وتجردها عن الشواغل.

(١) انظره في: «الإصابة» (٥/٣٣٤).
(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧٥).

فهذه الوجوه الثلاثة هي وجوه الخطاب، ومن سَمَّع نفسه غيرها، فإنما هو غرور، وخدع، وتلبيس، وهذا الموضع مقطع القول، وهو من أجَلِّ المواضع لمن حَقَّقَهُ وفَهِمَهُ، واللَّه المُوَفِّقُ للصواب» اهـ[1].

فَصـــلٌ

ثم قال - رحمه اللَّه -:

(قال: «الدرجة الثانية: إلْهَامٌ يقع عيانًا، وعلامة صحته: أنه لا يخرق سِتْرًا، ولا يجاوز حَدًّا، ولا يخطئ أبدًا».

الفرق بين هذا وبين الإلهام في الدرجة الأولى: أن ذلك عِلْمٌ شَبِيهٌ بالضروري الذي لا يمكن دفعه عن القلب، وهذا مُعَايَنَةٌ ومُكَاشَفَةٌ، فهو فوقه في الدرجة، وأتمُّ منه ظهورًا، ونسبته إلى القلب نسبة المرئي إلى العين، **وذكر له ثَلاثَ عَلَامَاتٍ:**

إِحْدَاهَا: «أنه لا يخرق سِتْرًا»؛ أي صاحبه إذا كُوشِفَ بحال غير المستور عنه لا يخرق ستره، ويَكْشِفُهُ؛ خيرًا كان أو شرًّا، أو أنه لا يخرق ما ستره اللَّه من نفسه عن الناس، بل يستر نفسه، ويستر من كُوشِفَ بحاله.

الثَّانِيَةُ: «أنه لا يُجَاوِزُ حَدًّا» **يَحْتَمِلُ وجهين:**

- **أَحدهُمَا**: أنه لا يتجاوز به إلى ارتكاب المعاصي، وتجاوز حدود اللَّه؛ مثل الكُهَّان، وأصحاب الكشف الشيطاني.

- **الثَّانِي**: أنه لا يقع على خلاف الحدود الشرعية؛ مثل أن يتجسس به

(١) «مدارج السالكين» (١/٤٥- ٤٨).

على العورات التي نهَى اللَّه عن التجسس عليها وتتبعها، فإذا تتبعها وقع عليها بهذا الكشف، فهو شيطاني لا رحماني.

الثَّالِثَةُ: أنه لا يخطئ أبدًا، بخلاف الشيطاني؛ فإن خطأه كثير؛ كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لابن صائد: «مَا تَرَى؟ قَالَ: أَرَى صادِقًا وكَاذِبًا، فَقَالَ: لُبِّسَ عَلَيْكَ». فالكشف الشيطاني لابد أن يَكْذِبَ، ولا يستمر صدقه البتة)[1] اهـ.

وقال الإمام أبو إسحاق الشاطبي- رحمه اللَّه- تَعَالَى:

«اعلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مُؤَيَّدٌ بالعصمة، معضود بالمعجزة الدالة على صدق ما قال، وصحة ما بيَّن، وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه معصومًا بلا خلافٍ، إما بأنه لا يخطئ البتة، وإما بأنه لا يُقَرُّ على خطأ إن فُرِضَ؛ فما ظنك بغير ذلك؟

فكل ما حَكم به؛ أو أخبر عنه من جهة رؤيا نوم، أو رؤية كشف؛ مثلُ ما حكم به مما ألقى إليه الملَكُ عن اللَّه- عز وجل-.

وأمَّا أمَّتُهُ، فكل واحدٍ منهم غير معصوم، بل يجوز عليه الغلط، والخطأ، والنسيان، ويجوز أن تكون رؤياه حُلمًا[2]، وكشفه غير حقيقي، وإن تبين في الوجود صدقه[3]، واعْتِيدَ ذلك فيه واطَّرَدَ؛ فإمكان الخطأ والوهم باقٍ، وما كان هذا شأنه لم يَصِحَّ أن يُقْطَعَ به حكم.

(١) «السابق» (١/٤٨، ٤٩).

(٢) أي: والحُلم من الشيطان، كما جاء في الحديث.

(٣) أي في غير هذه الجزئية التي يفرض الكلام فيها؛ فإمكان الخطأ والوهم باقٍ في هذه الجزئية حتى ينكشف الأمر؛ إما بتحققها، أو عدمه، **وبعد تحققها وحصولها، فالمرجع الوجود، لا الكشف ولا الرؤيا.**

وأيضًا ؛ فإن كان مثل هذا مَعْدُودًا في الاطِّلاع الغيبي ؛ فالآيات والأحاديث تدل على أن الغيب لا يعلمه إلا اللَّه ؛ كما في الحديث من قوله- عليه السلام-: «في خَمْسٍ لا يَعْلَمُهُنَّ إلَّا اللَّهُ، ثُمَّ تَلَا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]. . . إلى آخر سورة لقمان»[1].

وقال في الآية الأخرى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].

واستثنى المُرْسَلينَ في الآية الأخرى بقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ الآية [الجن: ٢٦، ٢٧]. **فبقي من عداهم على الحكم الأول؛ وهو امتناع علمه.**

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ الآية [آل عمران: ١٧٩]، وقال: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

وفي حديث عائشة: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا يَعْلَمُ مَا في غَدٍ، فَقَدْ أَعْظَمَ الفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ»[2].

وقد تعاضدت الآيات والأخبار، وتكررت في أنه لا يعلم الغيب إلا اللَّه، وهو يفيد صحة العموم من تلك الظواهر، فإذا كان كذلك، خرَجَ مَن سوى الأنبياء من أن يشتركوا مع الأنبياء - صلوات اللَّه عليهم- في العلم بالمغيبات، وما ذُكِرَ قبلُ عن الصحابة، أو ما يُذْكَرُ عنهم بسندٍ صحيحٍ، فَمِمَّا

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٠) (١/١١٤)، (٤٧٧٧)، (٨/٥١٣)، ومسلم (٩) (١/٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٧) (١/١٥٩) عن عائشة ، ولفظه: «من زعم أنه يخبر بما يكون في غدٍ؛ فقد أعظم على اللَّه الفرية»، واللفظ الذي ذكره الشاطبي هو لفظ رواية الترمذي (٣٠٦٨) (٥/٢٦٢، ٢٦٣).

لا ينبني عليه حكم ؛ إذ لم يشهد[1] له رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، ووقوعه على حسب ما أخبروه، هو مما يُظَنُّ بهم، ولكنهم لا يُعَامِلُونَ أنفسهم إلا بأمر مشتركٍ لجميع الأمة، وهو جواز الخطأ ؛ لذلك قال أبو بكر: «أُرَاهَا جارية»[2]، فأتى بعبارة الظن التي لا تفيد حكمًا، وعبارة «يا سارِيةُ الجبلَ»[3] - مع أنها إن صحت لا تفيد حكمًا شرعيًّا[4]، هي- أيضًا-

(١) كشهادته لرؤيا عبدالله بن زيد في الأذان.

(٢) يشير إلى ما رواه مالك في «الموطأ» (٢/٧٥٢) رواية يحيى الليثي، عن عائشة قالت: إن أبا بكر الصديق نَحَلَها جَادَّ عشرين وَسْقًا من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة، قال: «واللَّه يا ابنتي ما من الناس أَحَدٌ أحبُّ إليَّ غِنًى بعدي منك، ولا أَعَزُّ عليَّ فقرًا بعدي منك، وإني كنت نحلتُك جادَّ عشرين وَسْقًا، فلو كنت جددتيه، واحتزتيه كان لك، وإنما هو اليومَ مالُ وارث، وإنما هما أخواكِ، وأختاكِ، فاقتسموه على كتاب اللَّه- عَزَّ وَجَلَّ -».
قالت عائشة: فقلت: «يا أبت! واللَّه لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء، فمن الأخرى؟» قال أبو بكر: «ذو بطن بنتِ خارجة، أُراها جارية».
جادَّ عشرين وَسْقًا: أي ما يُجَدُّ منه هذا القدر، والجاد هنا بمعنى المجدود، أي المقطوع.
جددتيه: قطعتيه، **احتزتيه**: حُزْتيه.
ذو بطن بنت خارجة: أي صاحب بطنها، يريد الحمل الذي فيه.
أراها جارية: يعني أظنها أنثى، فكان كما ظن - رضي اللَّه عنه -، سُمِّيت أم كلثوم، قيل: لرؤيا رآها أبو بكر - رضي اللَّه عنه -.

(٣) عن نافع أن عمر بعث سرية، فاستعمل عليهم رجلًا يقال له: سارية، فبينما عمر يخطب يوم الجمعة فقال: «يا سارِيةُ الجبلَ، يا سارِيةُ الجبلَ»، فوجدوا سارية قد أغار إلى الجبل في تلك الساعة يوم الجمعة، وبينهما مسيرة شهر.
وفي رواية: (فجعل ينادي: «يا سارية الجبل، يا سارية الجبل» ثلاثًا، ثم قدم رسول الجيش، فسأله عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، هُزمنا، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا مناديًا: «يا سارية الجبل» ثلاثًا، فأسندنا ظهورنا بالجبل، فهزمهم اللَّه، فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك).
عزاه الألباني في «الصحيحة» (١١١٠) إلى أبي بكر بن خلاد في «الفوائد»، والسلمي في «الأربعين الصوفية»، والبيهقي في «الدلائل»، وصححه، وانظر: «الموافقات» (٤/٤٦٩)، وقال ابن كثير في «البداية» (٧/١٣١): «وهذا إسناد جيد حسن».

(٤) بل نصيحةٌ ومشورة.

لا تفيد أن كل ما سواها مثلها، وإن سُلِّمَ فلخاصية أن الشيطان كان يَفِرُّ منه[1]، فلا يَطُورُ[2] حول حمى أحواله التي أكرمه اللَّه بها، بخلاف غيره؛ فإذا لاح لأحدٍ من أولياء اللَّه شيءٌ من أحوال الغيب، فلا يكون على علم منها مُحقَّقٍ لا شَكَّ فِيهِ، بل على الحال التي يُقَالُ فيها «أُرَى»، و «أَظُنُّ»، فإذا وقع مطابقًا في الوجود، وفُرِضَ تحققه بجهة المطابقة أولًا، والاطراد ثانيًا؛ فلا يبقى للإخبار به بعد ذلك حكمٌ؛ لأنه قد صار من باب الحكم على الواقع[3]؛ فاستوت الخارقة وغيرها، نَعَمْ[4] تفيد الكرامات والخوارق لأصحابها يقينًا، وعلمًا باللَّه- تَعَالى-، وقوة فيما هم عليه، وهو غير ما نحن فيه»[5]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه اللَّه- تَعَالى-:

«وكذلك من اتبع ما يرد عليه من الخطاب، أو ما يراه من الأنوار والأشخاص الغيبية، **ولا يعتبر ذلك بالكتاب والسنة**، فإنما يتبع ظنًّا لا يغني من الحق شيئًا، فليس في المُحَدَّثين المُلْهَمِينَ أفضلُ من عمر؛ كما قال - صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ في الأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ في

(١) كما روى الشيخان عن سعد - رضي اللَّه عنه - مرفوعًا: «والذي نفسي بيده؛ ما لقيك الشيطان سالكًا فَجًّا قط إلا سلك فَجًّا غير فجك».

(٢) يطور: يقرب، وفلان يطور بفلان: أي كأنه يحوم حوله، ويدنو منه.

(٣) أي: لأنه يبقى على عدم العلم، بل على مجرد ظن أو شك حتى يقع، فبعد وقوعه مطابقًا لا يبقى للإخبار به فائدة في بناء حكم عليه، ويكون الحكم- إن كان هناك حكم- مبنيًّا على الواقع نفسه.

(٤) استدراك على ما قبله الموهم أنه حينئذٍ لا فائدة في الخوارق والكرامات لأنه لا ينبني عليها حكم أصلًا، يقول: بل لها فائدة أهم من هذا، وهي زيادة اليقين، وشرح الصدر، بتضاعف نور الإيمان، واتساع البصيرة والعلم بالرب واهبها.

(٥) «الموافقات» (٤/٤٧٠- ٤٧٣).

أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَعُمَرُ مِنْهُمْ»، وقد وافق عمر ربَّه في عدة أشياء، ومع هذا فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول، ولا يتقدم بين يدي اللَّه ورسوله.

فكل من كان من أهل الإلهام والخِطاب، والمكاشفة، لم يكن أفضلَ من عمر، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة تبعًا لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لما ورد عليه، وهؤلاء الذين أخطئوا وضلُّوا، وتركوا ذلك، واستغنوا بما ورد عليهم، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول.

وصار أحدهم يقول: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»، فيُقَالُ لَهُ: أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق، ولولا النقل المعصوم، لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين، وإما من اليهود والنصارى، وأما ما ورد عليك؛ فمِن أين لك أنه وحيٌ من اللَّه؟ ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان؟

و«الوحي» وحيان: وحيٌ من الرحمن، ووحيٌ من الشيطان، قال- تَعَالى-: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقال- تَعَالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقال- تَعَالَى-: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢١]»[1] اهـ.

❁ ❁ ❁

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٧٣- ٧٥).

نقد موقف أبي حامد الغزالي من الكشف والإلهام

- ذهب أبو حامد الغزالي، إلى التسوية بين وحي الأنبياء، وإلهامات الأولياء، من جميع الوجوه، ولم يُثبِت بينهما فرقًا إلا من جهة مشاهدة النبي للمَلَك، الذي استفاد منه العلم، فقال: ولم يفارق الوحيُ الإلهامَ في شيء من ذلك، بل في مشاهدة الملك المُلْقي للعلم، فإن العلم إنما يحصل في قلوبنا بواسطة الملائكة[1].

- والغزالي يجعل الفرق الأوحد بين وحي الأنبياء، ووحي الأولياء، هو في مشاهدة الملك الذي يأتي بالعلم لهما جميعًا، غير أن الولي لا يشاهد الملك، حال إفادته إياه العلم، بعكس النبي فيقول: «فكما أن العلوم المكتسبة، لم تفارق العلوم الإلهامية في نفس العلم، ولا في محله، ولا في سببه، إلا في زوال الحجاب عن القلب، فكذلك الوحي لم يفارق الإلهام في شيء من ذلك، إلا في مشاهدة المَلَك»[2].

ومعنى هذا: أن الولي يستفيد من المَلَك، العلوم نفسها التي يستفيدها منه النبي، غير أن الولي لا يراه!!

- وغلا أبو حامد الغزالي في إثبات حجية «الكشف» و«الإلهام» حتى قال في «مشكاة الأنوار» -وبئس ما قال-: «في الأولياء من يكاد يشرق نوره حتى يكاد يستغني عن مدد الأنبياء»[3].

---

(١) «الإحياء» (٣/ ١٩).

(٢) «نفسه» (٣/ ١٩).

(٣) «مشكاة الأنوار» ص(٤٥)، ضمن مجموعة «القصور العوالي»، ونقول تعقيبًا على هذه المجازفة: «لماذا إذن بكى الصحابة - رضي اللَّهُ عنهم - لانقطاع الوحي بوفاة النبي -صلى الله عليه وسلم-؟!»، كما في «صحيح مسلم» (٩/١٦، ١٠- نووي).

بل بلغ اغترار بعض الصوفية بالكشف إلى حد قول بعضهم: «خُضْنا بحرًا، وقف الأنبياء بساحله».

- ومن الصوفية من اعتبر الإلهام حجة بإطلاق، واستندوا إلى الكشف والإلهام والرؤى دون تمييز، وجعلوا ذلك أصل طريقتهم، ومصدر تلقيهم، حتى لقد صرح أبو حامد الغزالي بأن النصوص الشرعية إنما تُقبل إذا وافقت الكشف، وأما إذا خالفته فلا بد من تأويلها.

فحينما أراد الغزالي أن يبين المنهج الوسط في زعمه بين اضطراب الفلاسفة والمتكلمين ومذهب أهل السنة من التسليم بنصوص الصفات دون تأويل قال: «وحد الاقتصاد دقيق غامض، لا يطلع عليه إلا الموفقون، الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع، ثم إذا انكشف لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة: فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أوَّلوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد، فلا يستقر له فيها قدم، ولا يتعين له موقف»اهـ[1].

ويلزم من هذا الكلام الرديء أن الكشف معصوم عن أن يلتبس بالباطل، بل يلزم منه أنه قطعي الثبوت عن الله تعالى، وإلا لم تؤول النصوص الشرعية لتوافق مقتضاه.

- ومما يُستنكَر على الغزالي - سامحه اللَّه - قوله: «الأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر، وفاض على صدورهم النور، لا بالتعلُّم والدراسة، والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا، والتبري من علائقها، وتفريغ القلب من شواغلها، والإقبال بكنه الهمة على اللَّه - تعالى -.

---

(١) «الإحياء» (١/ ١٠٤).

ثم قال: فمن كان حاله كذلك، فإنه يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب». اهـ[1].

ولا شك أن جمعه - في مثل هذا السياق - بين الأنبياء والأولياء[2] أمر مرفوض بالكلية، إذ لا يُقاس الأولياء على الأنبياء للافتراق بينهما في علة إرسال الرسل، وفي تلقيهم الوحي المعصوم، وفي غير ذلك، أضف إلى ذلك أن إرشاده مَن وصل إلى تلك الحال إلى أن يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب فيه انحراف عن هَدْي مَن هديُه خير الهدي -صلى الله عليه وسلم-، وهذه السلبية فيها هدم لأركان الدين، من الدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو فعل الصحابة - رضي الله عنهم - ذلك لما فتحوا الفتوح، ولا نشروا الإسلام، ولا تعلموا الوحيين، ولا علَّموا الناس.

- وادعى الغزالي أن «فكر المريد يتفرق بقراءة القرآن، وبالتأمُّل في كتب التفسير والحديث وغيرهما»[3].

وهذا الكلام النحس، والمذهب الشؤم، والرأي المظلم أوقعه فيه بُعده عن منهج أهل السنة والحديث، وهو الذي دفع الإمام ابن الجوزي إلى أن يعلق عليه قائلًا: «عزيز عليَّ أن يصدر هذا الكلام من فقيه، فإنه لا يخفى قبحه، فإنه على الحقيقة طيٌّ لبساط الشريعة التي حثت على تلاوة القرآن وطلب العلم». اهـ.

- ويرشد الغزالي المريد الذي يريد أن يجمع قلبه إلى أن يجتهد حتى لا يخطر

(١) «الإحياء» (١/١٨ - ٢٠)، وانظر: «كيمياء السعادة» ص(٨٨).

(٢) وله في الجمع بين الأنبياء والأولياء كلام شنيع يلزم منه انتقاص مرتبة النبوة، كما في «فيصل التفرقة» ص(١٣٠)، و«ميزان العمل» ص(٧٥)، وغيرهما.

(٣) انظر: «الإحياء» (٣/١٩، ٢٠)، (٢/٦٦).

بباله شيء سوى الله - تعالى -، وتكون غايته - في حَلِّه وتَرْحَاله - تحصيل مرتبة الكشف والإلهام، كما فتحها على الأنبياء والأولياء.

والجواب: أن هذا التعبد بقصد الاطلاع على العوالم المغيبة، وحصول الكشف والإلهام وما أشبه ذلك[1] مما ينافي الإخلاص، ويُكَدِّر صفاءه، لأن العابد هنا جعل العبادة وسيلة إلى ما لم تقره الشريعة، بجانب أن التعبد بهذا القصد يضعف الإخلاص في حالة عدم حصول مراده، وربما أعرض عن العبادة.

وحين كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتعبد لله في غار حراء، لم يكن يطلب كشفًا ولا إلهامًا، ولا شيئًا ينزل عليه من السماء، ولم يخطر له ذلك على بال، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦]، بل حين جاءه الوحي كان مفاجأة هائلة له، ورجع إلى خديجة - رضي الله عنها - يرجف فؤاده، ويقول: «زمِّلوني، زمِّلوني»، ويقول: «لقد خشيت على نفسي».

وقد رُوي أن بعض الناس سَمِعَ بالقول المأثور: «مَن أخلص لله أربعين صباحًا، ظهرت ينابيع الحكمة مِن قلبه على لسانه»، فتعرض لذلك لينال الحكمة فلم يُفتح له بابها، فبلغت القصة أحد الفضلاء، فقال: «هذا أخلص للحكمة، ولم يخلص لله».

- والشرع الشريف لم يأمرنا بتطلب الكشف والإلهام، لأنه وهبي وليس كسبيًّا، وإنما أُمِرنا بطلب العلم.

- أن هذا النوع من القصد - إن أُريد به تثبيت القلوب وزيادة طمأنينة النفوس - ففي عالم الشهادة من الآيات القريبة السهلة المأخذ ما يدهش الألباب، وقد

(١) كالاطلاع على عالم الأرواح، ورؤية الملائكة، وحصول خوارق للعادات.

أمرنا اللَّه بالنظر والتفكر في الآيات الكونية التي يدركها الحس كما قال- عز وجل-: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ الآيات [ق: ٦، ٧]، وقال- تعالى-: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ﴾ [عبس: ٢٤]، وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الآيات [الغاشية: ١٧ - ٢٠].

ولم يأمرنا قط بالنظر فيما حُجِب عنا، ولا سبيل إلى الاطلاع عليه في العادة، كالملائكة والعوالم الغيبية.

- ومِن جهة أخرى فهذا المسلك مسلك فلسفي منقول عن الحكماء المتقدمين والفلاسفة المتعمقين والهندوس الوثنيين، والرهبان الضالين، مشروط برياضات معينة، لم تأت بها شريعتنا الإسلامية، فهو مسلك أجنبي دخيل على الإسلام، و«خير الهدي هدي محمد -صلى الله عليه وسلم-».

ومن أراد أن يكون للَّه وليًّا فليطلب ذلك بالإيمان والعمل الصالح، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، وبالفرائض والنوافل كما في حديث الوَلاية[1].

- وكما لم يكلفنا اللَّه بالتطلع إلى المحسوسات البعيدة عنا في أقطار الأرض وأعماقها، كذلك لا يكلفنا هذا بالنسبة للأمور الغيبية.

- **وأخيرًا**: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- في سياق طويل انتقد فيه طريقة الغزالي: «فإن هذه الطريقة لو كانت حقًّا، فإنما تكون في حق مَن لم يأته رسول، فأما مَن أتاه رسول وأُمِر بسلوك طريق، فمَن خالفه ضلَّ، وخاتم الرسل -صلى الله عليه وسلم- قد أمر أُمَّته بعبادات شرعية مِن صلاة وذكر ودعاء وقراءة، لم يأمرهم قط بتفريغ القلب مِن كل خاطر وانتظار ما ينزل!

(١) انظر: «الموافقات» (٢/٢٩٨ - ٣٠٢)، و«مقاصد المكلفين» للدكتور عمر الأشقر ص(٤٧٥ - ٤٨٠).

فهذه الطريقة لو قُدِّر أنها طريق لبعض الأنبياء لكانت منسوخة بشرع محمد -صلى الله عليه وسلم-، فكيف وهي طريقة جاهلية لا توجب الوصول إلى المطلوب إلا بطريق الاتفاق، بأن يقذف اللَّه - تعالى - في قلب العبد إلهامًا ينفعه؟ وهذا قد يحصل لكل أحد، ليس هو من لوازم هذه الطريق.

ولكن التفريغ والتخلية التي جاء بها الرسول أن يفرغ قلبه مما لا يحبه الله، ويملأه بما يحبه الله، فيفرغه من عبادة غير الله، ويملؤه بعبادة الله، وكذلك يفرغه من محبة غير الله، ويملؤه بمحبة الله، وكذلك يخرج عنه خوف غير الله، ويدخل فيه خوف اللَّه تعالى، وينفي عنه التوكل على غير الله، ويثبت فيه التوكل على الله. وهذا هو الإسلام المتضمن للإيمان الذي يمده القرآن ويقويه، ولا يناقضه وينافيه، كما قال جندب وابن عمر: «تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن، فازددنا إيمانًا».

وأما الاقتصار على الذِكْر المجرَّد الشرعي مثل قول: «لا إله إلا الله» - فهذا قد ينتفع به الإنسان أحيانًا، ولكن ليس هذا الذِكْر وحده هو الطريق إلى اللَّه - تعالى - دون ما عداه، بل أفضل العبادات البدنية الصلاة ثم القراءة ثم الذِكْر ثم الدعاء»[1].

وقد مَرَّ قريبًا قولُ الغزالي: «فأمَّا من يأخذ معرفة هذه الأمور[2] من السمع المجرد، فلا يستقر له فيها قدم، ولا يتَعَيَّنُ له موقف»[3] اهـ.

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠/٣٩٩).

(٢) يقصد بهذه الأمور: معرفة ما يُتأول من الصفات الإلهية وغيرها مما لا يُتأول، وقد حكى مذهب الأشعرية، ثم المعتزلة ثم الفلاسفة، ثم قال: «وحد الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الحنابلة دقيق غامض، لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع (يعني الأدلة السمعية من الكتاب والسنة)، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه» اهـ. من «الإحياء» (١/١٠٤).

(٣) «نفس المصدر».

علَّق **شيخ الإسلام ابن تيمية** قائلًا: «قلت: هذا الكلام مضمونه أنه لا يُسْتَفَادُ من خبر الرسول -صلى الله عليه وسلم- شيء من الأمور العلمية، بل إنما يُدْرِكُ ذلك كلُّ إنسان بما حصَلَ له من المشاهدة والنور والمكاشفة».

وقال- أيضًا-: «وهذان أصلان للإلحاد؛ فإن كل ذي مكاشفة إن لم يَزِنْهَا بالكتاب والسنة، وإلا دخل في الضلالات»[1].

وقال- رحمه اللَّه-: «وما جاء به الرسول معصوم لا يستقر فيه الخطأ، وأما ما يقع لأهل القلوب من جنس المخاطبة والمشاهدة: ففيه صواب وخطأ، وإنما يُفَرَّقُ بين صوابه، وخطئه بنور النبوة.

قال بعض الشيوخ ما معناه: قد ضُمِنَتْ لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسنة، ولم تُضْمَنْ لنا العصمة في الكشوف»، ثم قال شيخ الإسلام: «من المعلوم أن هذا- أي الكشف- لو كان ممكنًا؛ لكان السابقون الأوَّلُونَ أَحَقَّ الناس بهذا، ومع هذا فما منهم من ادَّعى أنه أدرك بنفسه ما أخبر به الرسول -صلى الله عليه وسلم-»[2].

وقال شيخ الإسلام -رحمه الله- أيضًا:

«**. . . إن عدم الخوارق؛ علمًا، وقدرةً: لا تضر المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يُسخَّر له شيء من الكونيات: لا يُنقصه ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له في دينه**؛ إذا لم يكن وجود ذلك في حقه، مأمورًا به أمر إيجاب، ولا استحباب، وأما عدم الدين والعمل به؛ فيصير الإنسان ناقصًا مذمومًا؛ إما أن يجعله مستحقًّا للعقاب وإما

(١) وانظر شيئًا من هذه الضلالات مفصلة في «الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة» ص(١٤٣- ١٩٩)، و«أبو حامد الغزالي والتصوف» ص(١٧٩- ٢٠١).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/٣٤٨- ٣٥٤)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٩١).

أن يجعله محرومًا من الثواب؛ وذلك: لأن العلم بالدين، وتعليمه، والأمر به: ينال به العبد رضوان الله . . . أما العلم بالكون، والتأثير فيه: فلا ينال به ذلك؛ إلا إذا كان داخلًا في الدين بل قد يجب عليه شكره، وقد ينال به إثم»[1].

وقال: «. . . إن ما يصدر عن ذوي الأحوال من كشف علميٍّ، أو تأثير قدري؛ ليس بمستلزم لولاية الله، بل ولا للصلاح، بل ولا للإيمان، إذ قد يكون هذا الجنس في كافر، ومنافق، وفاسق، وعاص»[2].

وقال أيضًا: قد عُلِمَ أن الكفار والمنافقين -من المشركين وأهل الكتاب- لهم مكاشفات، وتصرفات شيطانية، كالكهان، والسحرة. . . فلا يجوز لأحد أن يستدل بمجرد ذلك على كون الشخص وليًّا لله، وإن لم يعلم منه ما يناقض ولاية الله، فكيف إذا علم منه ما يناقض ولاية الله؟!»[3].

وقال الإمام المحقق ابن قيِّم الجوزية في ضمن شرحه لعبارة صاحب المنازل: «وأمَّا الدرجة الثالثة: فمكاشفة عين، لا مكاشفة علم». . . إلخ.

«وليس مراد الشيخ في هذا الباب: الكشف الجزئي المشترك بين المؤمنين والكفَّار، والأبرار والفجَّار؛ كالكشف عمَّا في دار إنسان، أو عمَّا في يده، أو تحت ثيابه، أو ما حَمَلَتْ به امرأته، بعد انعقاده ذكرًا أو أنثى، وما غاب عن العيان من أحوال البعد الشاسع ونحو ذلك، فإن ذلك يكون من الشيطان تارةً، ومن النفس تارةً؛ ولذلك يقع من الكفَّار؛ كالنصارى، وعابدي النيران، والصلبان؛ فقد كاشف ابن صياد النبي -صلى الله عليه وسلم- بما أضمره له، وخبَّأه، فقال له رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ إِخوَانِ الكُهَّانِ»، فأخبر أن ذلك الكشف من جنس كشف الكهان، وأن

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٣٢٣).

(٢) «نفسه» (١٠/ ٣٥٣).

(٣) «نفسه» (١١/ ١٩٢).

ذلك قَدْرُهُ، وكذلك مُسَيْلَمَةُ الكذَّاب، مع فرط كفره، كان يُكَاشِفُ أصحابه بما فعله أحدهم في بيته، وما قاله لأهله، يخبره به شيطانه، ليُغويَ الناس، وكذلك الأسود العنسي، والحارث المتنبي الدمشقي الذي خرج في دولة عبدالملك بن مروان، وأمثال هؤلاء ممن لا يحصيهم إلا اللَّه، وقد رأينا نحن وغيرنا منهم جماعة، وشاهد الناس مِن كَشْفِ الرُّهْبَان عُبَّاد الصليب ما هو معروف.

والكشف الرحماني من هذا النوع: هو مثل كشف أبي بكر لما قال لعائشة: إن امرأته حامل بأنثى، وكشف عمر - رضي اللَّه عنه - لمَّا قال: «يا ساريةُ الجبلَ»، وأضعاف هذا من كشف أولياء الرحمن.

والمقصود: أن مراد القوم بالكشف في هذا الباب أمر وراء ذلك، **وأفضله وأجله:** أن يكشف للسالك عن طريق سلوكه؛ ليستقيم عليها، وعن عيوب نفسه ليصلحها، وعن ذنوبه ليتوب منها.

فما أكرم اللَّه الصادقين بكرامةٍ أعظم من هذا الكشف، وجعلهم منقادين له، عاملين بمقتضاه، فإذا انضم هذا الكشف إلى كشف تلك الحجب المتقدمة عن قلوبهم: سارت القلوب إلى ربها سير الغيث إذا استدبرته الريح»[1].

وقال - رحمه اللَّه - أيضًا:

«فالكشف الصحيح: أن يَعْرِفَ الحق الذي بعَثَ اللَّه به رُسُلَهُ، وأنزل به كُتُبَهُ، معاينة لقلبه، ويجرد إرادة القلب له، فيدور معه وُجُودًا وعَدَمًا، هذا هو التحقيق الصحيح، وما خالفه فغرور قبيح»[2] اهـ.

(١) «مدارج السالكين» (٣/٢٢٧، ٢٢٨).
(٢) «نفسه» (٣/٢٢٦).

فائـــدة:

قال الشيخ العلَّامة محمد حبيب اللَّه الشنقيطي - رحمه اللَّه تعالى -:

(وإنما لم تظهر كرامات الصحابة كثيرًا مثل ما وقع لأكابر هذه الأمة بعدهم، لكون كرامتهم كانت بالاستقامة، والإعراض عن درجات الدنيا زهدًا فيها، تأسيًا بالنبي -صلى الله عليه وسلم- لتزداد درجاتهم في الآخرة، لأنهم كانوا على مشربه -صلى الله عليه وسلم- في الإعراض عن الدنيا، وظهور الكرامات فيها من جملة ما يَستلِذُّ به من وقعت له، فلربما يشغله ذلك عن الدار الآخرة، وقد أشار صاحب نظم «عمود النسب» لكون كرامات الصحابة كانت بالاستقامة غالبًا بقوله:

لا يتشوَّفون للكرامَهْ ... بالكشف بل لنيل الاستقامَهْ
وَقَلَّ مَن بالكشفِ منهم اشتَهَرْ ... وبعدهم على الخلائق ابْذَعَرّ

وقد أشار بقوله: «وبعدهم على الخلائق ابذعر»[1] إلى أن الكشف انتشر وكثر بعد الصحابة - رضي اللَّه عنهم - وكذا سائر الكرامات غيره)[2] اهـ.

(١) يقال: ابْذَعَرَّتِ الخيلُ: ركضت تبادر شيئًا تطلبه، وابذعَرَّ القوم: تفرَّقوا، وفرُّوا.
(٢) «فتح المنعم مع زاد المسلم» (٢/٤٢).

لَا عِلمَ إلَّا بدَلِيلٍ أو شَاهِدٍ

* **قال الإمام المحقِّقُ ابن قيم الجوزية - رحمه اللَّه - تعَالى -:**

«علوم الشواهد» هي ما حصَلَتْ من الاستدلال بالأثر على المؤثر، وبالمصنوع على الصانع، فالمصنوعات شواهد، وأدلة، وآثار، وعلوم الشواهد: هي المستندة إلى الشواهد الحاصلة عنها.

و «العلم اللدني» هو العلم الذي يقذفه اللَّه في القلب إلهامًا بلا سبب من العبد، ولا استدلال؛ ولهذا سُمِّيَ لدُنِّيًا، قال اللَّه- تَعَالَى-: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، واللَّه- تَعَالى- هو الذي علَّم العباد ما لا يعلمون؛ كما قال- تَعَالى-: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العَلق: ٥]، ولكن هذا العلم أخص من غيره؛ ولذلك أضافه إليه- سبحانه-؛ كبيته، وناقته، وبلده، وعبده، ونحو ذلك، فتضمحل العلوم المستندة إلى الأدلة والشواهد في العلم اللدنِّي، الحاصل بلا سبب ولا استدلال، هذا مضمون كلامه.

ونحن نقول: إن العلم الحاصل بالشواهد والأدلة هو العلم الحقيقي، وأما ما يَدَّعي حُصُولَهُ بغَيْرِ شاهِدٍ، ولا دليل، فلا وُثُوقَ به، وليس بعلْم، نَعَم قد يقوى العلم الحاصل بالشواهد، ويتزايد؛ بحيث يصير المعلوم كالمشهود، والغائب كالمُعَايَن، وعلم اليقين كعين اليقين، فيكون الأمر شعورًا أولًا، ثم تجويزًا، ثم ظنًّا، ثم علمًا، ثم معرفةً، ثم علمَ يقينٍ، ثم حقَّ يقينٍ، ثم عينَ يقينٍ، ثم تضمحل كل مرتبة في التي فوقها؛ بحيث يصير الحكم لها دونها، فهذا حقٌّ.

وأما دعوى وقوع نوع من العلم بغير سبب من الاستدلال، فليس بصحيح؛ فإن اللَّه- سبحانه- ربَطَ التعريفات بأسبابها، كما ربط الكائنات بأسبابها، ولا يحصل لبشر علم إلا بدليل يدله عليه. وقَدْ أيَّدَ اللَّه- سبحانه- رسله

بأنواع الأدلة والبراهين التي دلتهم على أن ما جاءهم هو من عند اللَّه، ودَلَّتْ أممهم على ذلك، وكان معهم أعظم الأدلة والبراهين على أن ما جاءهم هو من عند اللَّه، وكانت براهينهم أدلةً، وشواهد لهم، وللأمم؛ فالأدلة والشواهد التي كانت لهم ومعهم، أعظم الشواهد والأدلة، واللَّه- تَعَالَى- شهد بتصديقهم بما أقام عليه من الشواهد، فكل علم لا يستند إلى دليل فدعوى لا دليل عليها، وحكم لا برهان عند قائله، وما كان كذلك لم يكن علمًا، فضلًا عن أن يكون لدُنِّيًا.

فالعلم اللدني ما قام الدليل الصحيح عليه: أنه جاء من عند اللَّه على لسان رسله، وما عداه فلدني من لدن نفس الإنسان، منه بدأ وإليه يعود، وقد انبثق[1] سَدُّ العلم اللدني ورخص سعره حتى ادعت كل طائفة أن علمهم لدني، وصار من تكلم في حقائق الإيمان والسلوك، وباب الأسماء والصفات بما يسنح له، ويلقيه شيطانه في قلبه، يزعم أن علمه لدني، **فَملَاحِدَةُ الاتحادية، وزنادقة المنتسبين إلى السلوك يقولون:** «إن علمهم لدني، وقد صنَّفَ في العلم اللدني متهوكو المتكلمين، وزنادقة المتصوفين، وجهلَةُ المتفلسفين، وكلٌّ يزعم أن علمه لدني، وصدقوا، وكذبوا فإن «اللدني» منسوب إلى «لدن» بمعنى «عند»، فكأنهم قالوا: العلم العندي، ولكنَّ الشأن فيمن هذا العلم مِن عنده، ومن لدنه، وقد ذمَّ اللَّه- تَعَالَى- بأبلغ الذم من ينسب إليه ما ليس من عنده؛ كما قال- تَعَالى-: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عِمرَان: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٧٩]، وقال- تَعَالى-: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣].

---

(١) انبثق: انثقب، وانشق.

فكلُّ من قال: هذا العلم من عند اللَّه، وهو كاذب في هذه النسبة، فله نَصِيبٌ وافر من هذا الذَّم، وهذا في القرآن كثير، يذم اللَّه- سبحانه- من أضاف إليه ما لا علم له به، ومن قال عليه ما لا يعلم ؛ ولهذا رتب- سبحانه- المحرماتِ أربعَ مراتبَ، وجعل أشدَّها القولَ عليه بلا علم، فجعله آخر مراتب المحرمات التي لا تُبَاحُ بحال، بل هي محرمة في كل مِلةٍ، وعلى لسان كل رسول ؛ فالقائل: «إن هذا علم لدني»، لما لا يعلم أنه من عند اللَّه، ولا قام عليه برهان من اللَّه أنه من عنده: كاذبٌ مُفْترٍ على اللَّه، وهو من أظلم الظالمين، وأكذب الكاذبين»[1].

❁ ❁ ❁

(١) «مدارج السالكين» (٣/٤٣١-٤٣٣).

الصُّوفِيَّةُ والإلهَامُ

يعد الكشف، والذوق، والوجد مصادر التلقي الأساسية عند طائفة الصوفية، وتحت كل نوع منها أقسام ودرجات.

والكشف عندهم غاية لذاته، فعبادة الصوفية تهدف إلى تحصيل المكاشفات والتأثيرات[1].

ومن أنواع الكشف عندهم: رؤية النبي -صلى الله عليه وسلم- يقظة بعد موته، وتلقي أمور الدين عنه بزعمهم.

- ومنها: الرؤى والمنامات.
- ومنها: سماع الهواتف والمخاطبات.
- ومنها: الإلهام.
- ومنها: ادعاء لقيا الخضر -عليه السلام- والتلقي عنه.

ولقد كانت قصة موسى والخَضِر- عليهما السلام- مَرْتَعًا خَصِبًا لخيال الصوفية ؛ حتى زعموا أن الخَضِرَ حيٌّ أبدَ الدهر، وأنه يلتقي بالأولياء، ويعلمهم علم الحقيقة، والأوراد، وأنه صاحب شريعة، وعلم باطني يختلف عن الشريعة الظاهرية، وأن علمه لدني موهوب من اللَّه بغير وحي الأنبياء، وكل ذلك بناءً على أنه وليٌّ، وليس نبيًّا.

قال إمامهم ابن عربي في «الفتوحات المكية»:

«اعلم أيها الولي الحميم- أيدك اللَّه- أن هذا الوتد هو خَضِر صاحب موسى- عليه السلام- أطال اللَّه عمره إلى الآن، وقد رأينا من رآه، واتفق لنا في شأنه أمر عجيب»[2].

(١) ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصفدية» (٢/ ٢٣٥).
(٢) «الفتوحات المكية» (٣/١٨٠).

أدلة الجمهور على نبوة الخَضر

قال الفخر الرازي في معرض حديثه عن الخَضِر- عليه السلام- وهل هو نبيٌّ أو ولي: والأكثرون[1] على أن ذلك العبدكان نبيًّا، **واحتجوا عليه بوجوه:**

الحجة الأولى: أنه- تعالى- قال: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]، والرحمة هي النبوة بدليل قوله تَعَالَى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزّخرُف: ٣٢].

وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القَصَص: ٨٦]، والمراد من هذه الرحمة النبوة.

وقال تعالى: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ قال ابن كثير: «وقوله: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ دليل على أنه كان نبيًّا، وأنه ما فعل شيئًا من تلقاء نفسه؛ بل بأمر به»اهـ[2].

الحُجَّةُ الثَّانِيَةُ:

قوله- تَعَالَى-: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وهذا يقتضي أنه- تعَالَى- علَّمَهُ بلا واسطةِ تعليمِ مُعَلِّم، ولا إرشاد مرشد، وكل من عَلَّمَهُ اللَّه لا بواسطة البشر، وجب أن يكون نبيًّا يعلم الأمور بالوحي من اللَّه.

الحُجَّةُ الثَّالِثَةُ:

أن موسى- عليه السلام- قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، والنبي لا يتبع إلا النبي في التعليم.

---

(١) نسب القولَ بنبوته إلى الجمهور: القرطبي، وأبو حيان، والألوسي، ونسبه الحافظ ابن حجر إلى ابن عباس -رضي الله عنهما- وذهب الشاطبي إلى نبوته.

(٢) «البداية والنهاية» (٢/ ١٧٨) ط. دار هجر.

قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله-: «فلو كان وليًّا وليس بنبي، لم يخاطبه موسى بهذه المخاطبة، ولم يردَّ على موسى هذا الرد، بل موسى إنما سأل صُحبته لينال ما عنده من العلم، الذي اختصه الله به دونه، فلو كان غير نبيٍّ لم يكن معصومًا، ولم يكن لموسى -وهو نبي عظيم، ورسول كريم، واجبُ العصمة- كبيرُ رغبة، ولا عظيمُ طَلِبَةٍ في علم وليٍّ غير واجب العصمة، ولما عزم على الذهاب إليه، والتفتيش عليه، ولو أنه يمضي حُقُبًا من الزمان، قيل: ثمانين سنة، ثم لما اجتمع به، تواضع له، وعظَّمه، واتبعه في صورةِ مستفيدٍ منه، دل على أنه نبي مثله، يُوحَى إليه كما يُوحى إليه، وقد خُصَّ من العلوم اللدنية، والأسرار النبوية بما لم يُطلع الله عليه موسى الكليم، نبيَّ بني إسرائيل الكريم، وقد احتج بهذا المسلك بعينه الرُّمَّاني، علي نبوة الخضر عليه السلام»[1]اهـ.

قال عبد الله بن الصديق الغماري وهو صوفي غال، غير أنه يقول مع ذلك بنبوة الخضر: «إنَّ موسى حيث قابل الخضر -عليهما السلام- قال له: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ فأراد أن يتعلم منه علمًا زيادة على ما عنده في التوراة، وذلك بأن يتعلم تشريعات ليست في شريعته، والإلهام ليس بعلم ولا تشريع، وليس له قاعدة ينضبط بها، وإنما هو -كما قال أهل الأصول- إيقاع شيء في القلب ينشرح له الصدر، وهو لا يفيد اليقين، لجواز أن يكون للشيطان دخل فيه، إذ الولي غير معصوم، كما هو معلوم، فهل يُعقل أن يطلب موسى أن يتعلم من شخص شيئًا -ولا أقول علمًا- للشيطان فيه دخل؟!»اهـ[2].

---

(١) «البداية والنهاية» (٢/ ٢٤٨، ٢٤٩).

(٢) «خواطر دينية» ص(٦٥).

الحُجَّةُ الرَّابِعَةُ:

أن ذلك العبدأظهر الترفع على موسى ؛ حيث قال: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨].

وأما موسى فإنه أظهر التواضع؛ حيث قال: ﴿وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩].

وكل ذلك يدل على أن ذلك العالم كان فوق موسى، ومن لا يكون نبيًّا لا يكون فوق النبي.

الحُجَّةُ الخَامِسَةُ:

احتج الأصمُّ على نبوَّته بقوله في أثناء القصة: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]. ومعناه فعلته بوحي اللَّه، وهو يدل على النبوة»[(١)] اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني -في بيان وجه الاستدلال من الآية[(٢)]، على نبوة الخضر-: «... وهذا ظاهر أنه بأمر من الله، والأصل عدم الواسطة، ويُحتمل أن يكون بواسطة نبي آخر، لم يذكره؛ وهو بعيد.

ولا سبيل إلى القول بأنه إلهام؛ لأن ذلك لا يكون من غير نبي وحيًا، حتى يعمل به ما عمل؛ من قتل النفس، وتعريض الأنفس للغرق، فإن قلنا: إنه نبي؛ فلا إنكار في ذلك»[(٣)] اهـ.

ومما يَدُلُّ على أن الخَضِرَ- عليه السلام- نبيٌّ من أنبياء اللَّه، وليس وليًّا فحسب، قوله لموسى- عليه السلام-: «يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْم مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ اللَّهُ لا تَعْلَمُهُ، وأَنْتَ عَلَى عِلْم مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَكَهُ اللَّه لا أَعْلَمُهُ».

(١) «التفسير الكبير» (١٤٨/٢٢).
(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾.
(٣) «الزهر النضر» ص (٦٦)

وقال لموسى- أيضًا-: «مَا نَقَصَ علْمِي وعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا مِثْلَ ما نقَصَ هذَا العُصْفُورُ بِمِنْقَارِهِ مِنَ البَحْرِ»[(١)].

«ولا شك أن ما فعله الخَضِرُ فعله عن وَحْي حقيقي من اللَّه، وليس عن مجرد خيال، أو إلهام ؛ لأن قتل النفس لا يجوز بمجرد الظن ؛ ولذلك قال الخضر: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾، فلم يفعل إلا عن أمر اللَّه الصادق، ووحيه القطعي، ومثل هذا الأمر، والوحي القطعي قد انقطع بوفاة النبي -صلى الله عليه وسلم-، فلا وحي بعده، ومن ادَّعى شيئًا من ذلك، فقد كفر ؛ لأنه بذلك خالف القرآن الذي يقول اللَّه فيه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]».

وقال الحافظ ابن كثير -رحمه الله-: «إن الخضر أقدم على قتل ذلك الغلام، وما ذاك إلا للوحي إليه فيه من الملك العلام. وهذا دليل مستقل على نبوته، وبرهان ظاهر على عصمته؛ لأن الولي لا يجوز له الإقدام على قتل النفوس بمجرد ما يُلقى في خَلَده؛ لأن خاطره ليس بواجب العصمة، إذ يجوز عليه الخطأ بالاتفاق» إلى أن قال -رحمه الله-: «وقد رأيت الشيخ أبا الفرج ابنَ الجوزي طرق هذا المسلكَ بعينه في الاحتجاج على نبوة الخضر، وصحَّحه، وحكى الاحتجاجَ عليه الرماني أيضًا»[(٢)].

وقال الغماري: «لو فعل ما فعله عن إلهام كما يقال، لوجب عليه القصاص في قتل الغلام، ودفع قيمة تعييب السفينة، ولا تعفيه وَلايته من ذلك، لكن شيئًا من ذلك لم يحصل، فدل على أنه كان يفعل بوحي تشريع»اهـ[(٣)].

(١) رواه البخاري (٤٣٢/٦- فتح).
(٢) «البداية والنهاية» (٢٤٩/٢).
(٣) «خواطر دينية» ص(٦٥).

العلامة الشنقيطي ينقض استدلال الصوفية بقصة الخضر -عليه السلام- على حجية الإلهام

وقد أيَّد القولَ بنبوة الخَضِر العلامة القرآني محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-، ثم ناقش حجية الإلهام، وضوابط التعامل معه ؛ حيث قال -رحمه الله- تعالى-:

[قوله- تعالى-: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

اعلم أولًا أن الرحمة تكَرَّرَ إطلاقها على النبوة في القرآن، وكذلك العلم المؤتى من الله تكرَّرَ إطلاقه فيه على علم الوحي، فمن إطلاق الرحمة على النبوة قوله- تعالى- في «الزخرف»: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾... الآية [الزخرف : ٣١، ٣٢] ؛ أي نبوته حتى يتحكموا في إنزال القرآن على رجل عظيم من القريتين، وقوله- تعالى- في سورة «الدخان»: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾... الآية [الدخان : ٥، ٦]، وقوله- تعالى- في آخر «القصص»: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓا۟ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ الآية [القصص: ٨٦]... ومن إطلاق إيتاء العلم على النبوة قوله- تعالى-: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ الآية [يُوسُف: ٦٨]... إلى غير ذلك من الآيات.

ومعلوم أن الرحمة وإيتاء العلم اللدني أعم من كون ذلك عن طريق النبوة وغيرها، والاستدلال بالأعم على الأخص فيه أن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص كما هو معروف، ومن أظهر الأدلة في أن الرحمة والعلم

اللدني اللَّذَيْن امتنَّ الله بهما على عبده الخضر عن طريق النبوة والوحي قوله- تَعَالَى- عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]؛ أي وإنما فعلته عن أمر الله- جل وعلا-، وأمر الله إنما يتحقق عن طريق الوحي ؛ إذ لا طريق تُعْرَفُ بها أوامر الله ونواهيه إلا الوحي من الله- جلا وعلا-، ولا سيما قتل الأنفس البريئة في ظاهر الأمر، وتعييب سُفُن الناس بخرقها ؛ لأن العدوان على أنفس الناس، وأموالهم لا يصح إلا عن طريق الوحي من الله- تعَالَى-، وقد حَصَرَ- تَعَالَى- طُرُقَ الإنذار في الوحي في قوله- تَعَالَى-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و «إنما» صيغة حصر، فإن قيل: قد يكون ذلك عن طريق الإلهام .

فالجواب: أن المقرر في الأصول: أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء ؛ لعَدَمِ العصمة، وعدمِ الدليل على الاستدلال به.

بل ولوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به، وما يزعمه بعض المُتصَوِّفَةِ من جوَازِ العمل بالإلهام في حق الملهم دون غيره، وما يزعمه بعض الجبرية أيضًا من الاحتجاج بالإلهام في حق الملهم وغيره، جاعلين الإلهام كالوحي المسموع، مُسْتدِلِّينَ بظاهر قوله- تَعَالَى-: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥][1]، وبخبر: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ المُؤْمِنِ؛ فإنَّهُ يَنْظُرُ بنُورِ

(١) والجواب عن استدلالهم بالآية هنا: أن شرح الصدر لا يراد به الإلهام كما زعموا، ولكن المراد به شرح الصدر بنور التوفيق حتى ينظر في الحجج والأدلة، فيستنبط منها بفضل الله -تعالى-، ولذلك قال العلامة ابن سعدي -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾: «أي: أفيستوي من شرح الله صدره للإسلام؛ فاتسع لتلقي أحكام الله، والعمل بها، منشرحًا؛ قرير العين، على بصيرة من أمره -وهو المراد بقوله: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾- كمن ليس كذلك؛ بدليل قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾. اهـ. من «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (٤/ ٣٠٠).

اللَّهِ»[1]، كله باطل لا يُعَوَّلُ عليه ؛ لعدم اعتضاده بدليل، وغير المعصوم لا ثقة بخواطره ؛ لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان، وقد ضُمِنَتِ الهداية في اتباع الشرع، ولم تُضْمَنْ في اتباع الخواطر والإلهامات.

والإلهام في الاصطلاح: إيقاع شيء في القلب يَثْلَجُ له الصدر من غير استدلال بوحي، ولا نَظَرٍ في حجة عقلية، يخْتَصُّ اللَّه به من يشاء من خلقه، أما ما يُلْهَمُه الأنبياءُ مما يلقيه اللَّه في قلوبهم فليس كإلهام غيرهم ؛ لأنهم معصومون بخلاف غيرهم، قال في «مراقي السعود» في كتاب الاستدلال:

وَيُنْبَذُ الإِلْهَامُ فِي الْعَرَاءِ ... أَعْنِي بِهِ إِلْهَامَ الاوْلِيَاءِ
وَقَدْ رَآهُ بَعْضُ مَنْ تَصَوَّفَا ... وَعِصْمَةُ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِفَا[2]

وبالجملة، فلا يخفى على من له إلمام بمعرفة دين الإسلام أنه لا طريق تُعْرَفُ بها أوامر اللَّه ونواهيه، وما يُتقرب إليه به من فعل وترك، إلا عن طريق الوحي ؛ فَمَنِ ادَّعَى أنه غَنِيٌّ في الوصول إلى ما يُرْضِي ربه عن الرسل، وما جاءوا به- ولو في مسألة واحدة-؛ فلا شك في زندقته، والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تُحْصَى، قال- تَعَالَى-: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ولم يَقُلْ: حتى نُلْقِيَ في القلوب إلهامًا، وقال- تَعَالَى-: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ الآية [طه: ١٣٤].

---

(١) رُوي من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي أمامة الباهلي، وأبي هريرة، وعبد اللَّه بن عمر، وثوبان، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٤٦)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٨٢١)، وكذا ضعفه محقق «مسند الشهاب» (١/ ٣٨٧)، وانظر: «المقاصد الحسنة» (٥٩)، و«فيض القدير» للمناوي (١/ ١٤٢).

(٢) «نشر البنود على مراقي السعود» ص(٢٦١، ٢٦٢).

والآيات والأحاديث بمثل هذا كثيرة جدًّا، وقد بَيَّنَّا طرَفًا من ذلك في سورة «بني إسرائيل» في الكلام على قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[1] [الإسراء: ١٥]، وبذلك تعلم أن ما يَدَّعِيهِ كثير من الجهلة المدعين التصوف - من أن لهم ولأشياخهم طريقًا باطنة توافق الحق عند اللَّه، ولو كانت مخالفة لظاهر الشرع؛ كمخالفة ما فعله الخَضِرُ لظاهر العلم الذي عند موسى- زندقة، وذريعة إلى الانحلال بالكلية من دين الإسلام، بدعوى أن الحق في أمور باطنة تخالف ظاهره.

وقال القرطبي- رحمه اللَّه- في « تفسيره »[2] ما نصه: «قال شيخنا الإمام أبو العباس: ذهب قومٌ من زنادقة الباطنية إلى سلوك طريق لا تلزم منه هذه الأحكام الشرعية، فقالوا: هذه الأحكام الشرعية العامة إنما يُحْكَمُ بِهَا على الأنبياء والعامة، وأما الأولياء، وأهل الخصوص ؛ فلا يَحْتَاجُونَ إلى تلك النصوص ؛ بل إنما يُرَادُ منهم ما يقَعُ في قلوبهم، ويحكم عليهم بما يغلب عليهم من خواطرهم، وقالوا: وذلك لصفاء قلوبهم عن الأكدار، وخلوها عن الأغيار، فتتجلى لهم العلوم الإلهية، والحقائق الربانية، فيقفون على أسرار الكائنات، ويعلمون أحكام الجزئيات، فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات، كما اتفق للخَضِرِ ؛ فإنه استغنى بما تجَلَّى له من العلوم عمَّا كان عند موسى من تلك الفهوم[3]، وقد جاء فيما ينقلون: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ المُفْتُونَ»، قال شيخنا - رضي اللَّه عنه -: وهذا القول زندقة وكفر، يُقْتَلُ قائله، ولا يُسْتَتَابُ ؛ لأنه إنكار ما عُلِمَ من الشرائع ؛ فإن اللَّه- تَعَالَى- قد أجرى سنته، وأنفذ حكمته بأن أحكامه لا تُعْلَمُ إلا بواسطة رسله

---

(١) «أضواء البيان» (٣/٤٢٩)، وما بعدها.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١١/ ٤٠، ٤١).

(٣) انظر كتابي «الاجتماع بالخضر والتلقي عنه» ص (٣٨-٤٧).

السُّفَرَاءِ بينه وبين خلقه، وهم المُبَلِّغُونَ عنه رسالته، وكلامه، المبينون شرائعه وأحكامه، اختارهم لذلك، وخصَّهُمْ بما هنالك ؛ كما قال- تَعَالَى-: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال- تَعَالَى-: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وقال- تَعَالَى-: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢١٣]، إلى غير ذلك من الآيات، وعلى الجملة، فقد حصل العلم القطعي واليقين الضروري، واجتماع السلف والخلف على أن لا طريق لمعرفة أحكام اللَّه- تَعَالَى- التي هي راجعة إلى أمره ونهيه، ولا يُعرف شيء منها إلا من جهة الرسل، فمن قال: إن هناك طريقًا أخرى يُعرف بها أمره ونهيه غير الرسل ؛ حيث يُسْتَغْنَى عن الرسل- فهو كافر يُقتل ولا يُسْتَتَابُ، ولا يُحتاج معه إلى سؤال وجواب، ثم هو قولٌ بإثبات أنبياء بعد نبينا -صلى الله عليه وسلم- ؛ الذي قد جَعَلَهُ اللَّه خاتَمَ أنبيائه ورسله، فلا نبي بعده ولا رسول».

وبيان ذلك أن من قال: بأخذ عن قلبه، وأن ما يقع فيه حكم اللَّه- تَعَالَى- ، وأنه يعمل بمقتضاه، وأنه لا يحْتَاجُ مع ذلك إلى كتاب ولا سنة، فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة؛ فإن هذا نحو ما قاله -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ رُوحَ القُدُسِ نفَثَ في رُوعِي» الحديث[1]. انتهى من « تفسير القرطبي ».

وما ذكره في كلام شيخه المذكور من أن الزنديق لا يُسْتَتَابُ هو مذهب مالك ومن وافقه، وقد بيَّنَا أقوال العلماء في ذلك وأدلتهم، وما يُرجِّحُهُ الدليل في كتابنا «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» في سورة «آل عمران»[2]، وما يسْتَدِلُّ به بعض الجهلة ممن يدعي التصوف على اعتبار الإلهام من ظواهر بعض النصوص ؛ كحديث: «اسْتَفْتِ قلْبَكَ، وَإِنْ أَفْتَاكَ

(١) تقدم تخريجه ص(٧) حاشية رقم (٢) .

(٢) «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» ص(٦٣- ٦٦) ملحق بالمجلد الأخير من «تتمة أضواء البيان».

النَّاسُ[1]، وأفْتَوْكَ»[2]، لا دليل فيه البتة على اعتبار الإلهام ؛ لأنه لم يقل أحد ممن يُعْتَدُّ به: إن المفتيَ الذي تُتلقى الأحكامُ الشرعية مِن قِبَلِه القلبُ، بل معنى الحديث: التحذير من الشُّبَهِ ؛ لأن الحرام بيِّنٌ، والحلال بَيِّنٌ، وبينهما أمور مشتبهة، لا يعلمها كل الناس ؛ فقد يفتيك المفتي بحِلِّية شيء، وأنت تعلم من طريق أخرى أنه يحتمل أن يكون حرامًا، وذلك باستنادٍ إلى الشرع ؛ فإن قلب المؤمن لا يطمئن لما فيه الشبهة، والحديثُ كقوله: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى ما لَا يَرِيبُكَ»، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «الْبِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ، والإِثْمُ مَا حَاكَ في نفْسِكَ، وكَرِهْتَ أنْ يَطَّلِعَ علَيْهِ النَّاسُ» رواه مسلم من حديث النَّوَّاس بن سمعان - رضي اللَّه عنه -.

وحديث وابصة بن معبد- رضي اللَّه عنه- المُشَارُ إليه، قال: أتيتُ رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، فقال: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ البِرِّ ؟» قلت: نعم، قال: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، البِرُّ ما اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، واطْمَأَنَّ إِلَيْهِ القَلْبُ،

(١) قال أبو البركات النسفي في «كشف الأسرار»: «ووجه الاستدلال منه: أنه جعل شهادة القلب بلا حجة؛ أولى من الفتوى عن حجة»اهـ. (٢/ ٣١٥).

(٢) انظر شرحه وافيًا في «الاعتصام» للشاطبي (٢/١٥٣- ١٦٣)، واستفتاء القلب إنما يكون في الواقعة التي تتعارض فيها الأدلة، وقال الغزالي - غفر اللَّه له -:

« واستفتاء القلب إنما هو حيث أباح المفتي، أما حيث حَرَّم فيجب الامتناع، ثم إنه لا يُعَوَّل على كل قلب، فرب موسوس ينفي كل شيء، ورب مساهل ينظر إلى كل شيء، فلا اعتبار بهذين القلبين، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفَّق المراقب لدقائق الأحوال، فهو المحَك الذي تُمتحن به حقائق الصدر، وما أعزَّ هذا القَلب!». اهـ. نقله عنه في «البحر المحيط» (٦/ ١٠٥)، وانظر: «إرشاد الفحول» ص(٢٣٢).

وقيل: إن الحديث كان لوابصة في واقعة تخصه، ووقائع الأعيان لا عموم لها، وعلى فرض عمومه فموضع هذا: فيما لا نص فيه، ولا حجة شرعية، وإلا وجب اتباع الشرع لعموم الأدلة في ذلك، وانظر: «فيض القدير» (١/ ٤٩٥).

والإثْمُ مَا حَاكَ في النَّفْسِ، وتَرَدَّدَ في الصَّدْرِ، وإنْ أفْتَاكَ النَّاسُ، وأفْتَوْكَ».

قال النووي في «رياض الصالحين»: حديث حسن، رواه أحمد والدرامي في «مسنديهما»[1]، ولا شك أن المراد بهذا الحديث ونحوه: الحث على الوَرَعِ، وترك الشُّبَهِ، فلو التبسَتْ - مثلًا - ميتة بمُذَكَّاة، أو امرأة محرم بأجنبية، وأفتاك بعض المفتين بحلِّية إحداهما؛ لاحتمال أن تكون هي المُذَكَّاة في الأول، والأجنبية في الثاني، فإنك إذا استفتيت قلبك، علمتَ أنه يحتمل أن تكون هي الميتة أو الأخت، وأن ترك الحرام، والاستبراء للدِّين والعِرض، لا يتحقق إلا بتجنب الجميع؛ لأن ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه واجبٌ، فهذا يَحِيك في النفس، ولا تنشرح له؛ لاحتمال الوقوع في الحرام فيه كما ترى، وكل ذلك مُسْتنِدٌ لنصوص الشرع لا للإلهام.

ومِمَّا يدل على ما ذكرنا من كلام أهل الصوفية المشهود لهم بالخير والدين والصلاح قول الشيخ أبي القاسم الجنيد بن محمدبن الجنيد الخرَّاز القواريري - رحمه اللَّه -: «مذهبنا هذا مُقيَّدٌ بالكتاب والسنة»[2]، نقله عنه غير واحد

(١) رواه الإمام أحمد (٤/٢٢٧، ٢٢٨)، والدارمي (٢/٢٤٦).
وورد الحديث من رواية واثلة بن الأسقع -رضي الله عنه- وفيه: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك وإن أفتاك المفتون». فقال واثلة: وكيف لي بعلم ذلك؟ قال: «تضع يدك على فؤادك؛ فإن القلب يسكن للحلال، ولا يسكن للحرام». رواه الطبراني في «الكبير» (٢٢/٧٨، ٧٩)، رقم (١٩٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/٧١١).

(٢) ومثله ما حكاه شيخُ الإسلام ابن تيمية عن أبي الحسن الشاذلي قال: «قد ضُمنت لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسنة، ولم تضمن لنا العصمة في الكشوف والإلهام» «مجموع الفتاوى» (٢/٢٢٦). وقال أبو سليمان الداراني: «إنه لتقع في قلبي النكتة من نكت القوم، فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين: الكتاب، والسنة». «تلبيس إبليس» ص(١٦٢).
وقال أبو عثمان النيسابوري: «من أمَّرَ على نفسه الشريعة قولًا وفعلًا، نطق بالحكمة، ومن أمَّر على نفسه الهوى قولًا وفعلًا، نطق بالبدعة؛ لأن اللَّه - تَعَالَى - يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]. وقال أبو عمرو بن نجيد: «كل وَجْدٍ لا يشهد له الكتاب والسنة؛ فهو باطل» كما في: «قطر الولي» ص(٢٥٢).

ممن ترجمه - رحمه اللَّه -، كابن كثير، وابن خلكان، وغيرهما، ولا شك أن كلامه المذكور هو الحق؛ فلا أمر ولا نهي إلا على ألسنة الرسل - عليهم الصلاة والسلام -، وبهذا كُلِّه تعلم أن قتل الخَضِرِ للغلام، وخرقه للسفينة، وقوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢]، دليل ظاهر على نُبُوَّته، وعزا الفخر الرازي في «تفسيره» القول بنبوته للأكثرين.

ومما يُسْتَأْنَسُ به للقول بنبوته: تواضع موسى - عليه الصلاة والسلام - له في قوله: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، وقوله: ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩]، مع قول الخَضِر له: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨] اهـ[1].

وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه اللَّه - تعليقًا على أثر: «يا سَارِيَةُ الجَبَلَ»[2]:

«ومما لا شك فيه أن النداء المذكور إنما كان إلهامًا من اللَّه - تَعَالَى - لعمر، وليس ذلك بغريب عنه؛ فإنه «محدَّث»؛ كما ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولكن ليس فيه أن عمر كُشِفَ له حالُ الجيش، وأنه رآهم رأي العين؛ فاستدلال بعض المتصوفة بذلك على ما يزعمونه من الكشف للأولياء، وعلى إمكان اطلاعهم على ما في القلوب من أبطل الباطل، كيف لا، وذلك من صفات رب العالمين، المنفرد بعلم الغيب، والاطلاع على ما في الصدور، وليت شعري، كيف يزعم هؤلاء ذلك الزعم الباطل، واللَّه - عز وجل - يقول في كتابه: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، فهل يعتقدون أن أولئك الأولياء رسل من

(١) «أضواء البيان» (٤/١٥٨ - ١٦٢)، وانظر: «مشتهي الخارف الجاني» للعلامة محمد الخضر الشنقيطي ص (١٣٢-١٤٤)، فقد فصَّل فيه القول في تحقيق المراد من قوله صلى الله عليه وسلم: «استفت قلبك»، وحكم الإلهام.

(٢) تقدم ذكره ص(٤١) حاشة رقم (٣).

رسل اللَّه حتى يصح أن يُقَالَ إنهم يطلعون على الغيب بإطلاع اللَّه إياهم؟!! سبحانك هذا بهتانٌ عظيم!!

على أنه لو صَحَّ تسمية ما وَقَعَ لعمر - رضي اللَّه عنه - كَشْفًا، فهو من الأمور الخارقة للعادة، التي قد تقع من الكافر - أيضًا -، فليس مجرد صدور مثله بالذي يدل على إيمان الذي صدر منه فضلًا عن أنه يدل على وَلايته ؛ ولذلك يقول العلماء: «إن الخارق للعادة: إن صدر من مسلم فهو كرامة، وإلا فهو استدراج»، ويضربون على هذا مثلًا الخوارقَ التي تقع على يدِ الدجَّال الأكبر في آخر الزمان ؛ كقوله للسماء: أمطري، فتمطر، وللأرض: أنبتي نباتك، فتنبت، وغير ذلك مما جاءت به الأحاديث الصحيحة.

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك ؛ ما قرأته اليوم من عدد (أغسطس) من السنة السادسة من مجلة «المختار» تحت عنوان: «هذا العالم المملوء بالألغاز وراء الحواس الخمس»، ص(٢٣): قصة (فتاة شابة ذهبت إلى جنوب أفريقية للزواج من خطيبها، وبعد معاركَ مريرةٍ معه، فسخت خِطبتها بعد ثلاثة أسابيع، وأخذت الفتاة تذرع غرفتها في اضطراب، وهي تصيح في أعماقها بلا انقطاع: «أواه ! يا أماه... ماذا أفعل؟»، ولكنها قررت ألا تزعج أمها بذكر ما حدَثَ لها، وبعد أربعة أسابيع تلقت منها رسالةً جاء فيها: ماذا حدث ؟ لقد كنت أهبط السلم عندما سمعتك تصيحين قائلة: «أوَّاهُ يا أمَّاه.. ماذا أفعل؟»، وكان تاريخ الرسالة متفقًا مع تاريخ اليوم الذي كانت تصيح فيه من أعماقها).

وفي المقال المشار إليه أمثلة أخرى مما يدخل تحت ما يسمونه اليوم بـ«التخاطر»[1]، و «الاستشفاف»، ويعرف باسم «البصيرة الثانية»، اكتفينا

---

(١) وهذا ما يعرف في «علم النفس غير الحِسِّيِّ» أو «البارا سيكولوجيا» Parapsychology بالتخاطر أو التليباثي Telepathy، وهو اتصال العقول عن طريق انتقال الخواطر =

بالذي أوردناه ؛ لأنها أقرب الأمثال مشابهة لقصة عمر - رضي اللَّه عنه - التي طالما سَمعتُ من يُنكرها من المسلمين ؛ لظنه أنها مِمَّا لا يُعْقَلُ، أو أنها تتضمن نسبة العلم بالغيب إلى عمر، بينما نجد غير هؤلاء ممن أشرنا إليهم من المتصوفة يستغلونها لإثبات إمكان اطلاع الأولياء على الغيب، والكل مخطئ ؛ فالقصة صحيحة ثابتة، وهي كرامة أكرم اللَّه بها عمر، حيث أنقذ به جيش المسلمين من الأسر أو الفَتك به، ولكن ليس فيها ما زعمه المتصوفة من الاطلاع على الغيب، وإنما هو من باب الإلهام (في عرف الشرع)، أو (التخاطر) في عرف العصر الحاضر، الذي ليس معصومًا ؛ فقد يصيب كما في هذه الحادثة، وقد يخطئ كما هو الغالب على البشر ؛ ولذلك كان لابد لكل ولي من التقيد بالشرع في كل ما يصدر منه من قول أو فعل خشية الوقوع في المخالفة، فيخرج بذلك عن الولاية التي وصفها اللَّه - تَعَالَى - بوصف جامع شامل فقال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، ولقد أحسن من قال:

إِذَا رَأَيْتَ الشَّخْصَ قَدْ يَطِيرُ ... وَفَوْقَ مَاءِ البَحْرِ قَدْ يَسِيرُ
وَلَمْ يَقِفْ عَلَى حُدُودِ الشَّرْعِ ... فَإِنَّهُ مُسْتَدْرَجٌ وَبِدْعِي»[1]

❁ ❁ ❁

= Thought Transference أو قراءة الأفكار Mind Reading بأن يحدث الاتصال والاتفاق بين الأفكار في نفس اللحظة مع توصيل التأثيرات من غير استعانة بمسالك الحس المألوفة، انظر: «موسوعة علم النفس والتحليل النفسي» ص(١٨٢)، و«موسوعة الطب النفسي» (١/ ٣٣٢، ٣٣٣).

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/١٠٢- ١٠٤)، حديث (١١١٠).

التَّحـدِيثُ وَالمُحَدَّثُـونَ

مما استدل به الصوفية على حجية الإلهام: الأحاديث النبوية الواردة في «المحدَّثين»، وفيما يلي نذكر هذه الأحاديث، ثم نعقب ببيان معانيها، ونفند كلام من استدل بها على حجية الإلهام.

الأحَادِيثُ الوَارِدَةُ في المُحَدَّثِينَ:

عَنْ أبي هُرَيْرَةَ - رضي اللَّه عنه - عَنِ النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- قالَ: «إِنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ في أُمَّتِي هَذَهَ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ»[1].

وعنه - رضي اللَّه عنه - مرفوعًا: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكَلَّمون[2] من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يَكُنْ من أمتي منهم أحد فعمر»[3].

وعن عائشة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه كان يقول: «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فإن عمر بن الخطاب منهم»[4].

معنى المحدَّث: يُقَالُ للرجل الصادق الظن: مُحدَّث، بتشديد الدال المفتوحة[5].

---

(١) رواه البخاري (٣٦٨٩) (٧/٤٢- فتح).

(٢) قيل: تكلمه الملائكة في نفسه، وإن لم ير مكلِّمًا في الحقيقة، فيرجع إلى الإلهام، انظر: «فتح الباري» (٧/٥٠).

(٣) «نفسه».

(٤) رواه مسلم (٤/١٨٦٤) (٢٣).

(٥) «لسان العرب» (٢/١٢٤).

وقال ابن وهب: (تفسير «مُحَدَّثُونَ»: مُلْهَمُونَ)[1]، والملهم: «هو الذي يُلقى في نفسه الشيء، فيُخْبرُ به حَدْسًا وفِراسة»[2].

وقال سفيان بن عيينة: مُحَدَّثُونَ: مُفَهَّمون[3].

وقال ابن القيم: هو الذي يُحَدَّثُ في سِرِّه وقلبه بالشيء، فيكون كما يُحدَّث به[4].

وقيل: «هو الرجل الصادق الظن، وهو من أُلقي في رُوعه شيء مِن قِبَلِ الملأ الأعلى، فيكون كالذي حدَّثه غيره به، وبهذا جَزَمَ أبو أحمد العسكري، **وقيل:** من يجري الصواب على لسانه من غير قصد»[5].

ونقل النووي عن البخاري- رحمه اللَّه- أن المحدَّثين «هم الذين يجري الصواب على ألسنتهم»[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) «صحيح مسلم» (٤/١٨٦٤).

(٢) «لسان العرب» (٢/١٣٤)، و«النهاية» لابن الأثير (١/ ٣٥٠).

(٣) «سنن الترمذي» (٥/٦٢٢) (٣٦٩٣).

(٤) «مدارج السالكين» (١/٣٩).

(٥) «فتح الباري» (٧/٥٠).

(٦) «شرح النووي لصحيح مسلم» (١٥/١٦٦).

التَّحدِيثُ إلهَامٌ خاصٌّ

قال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية- رحمه اللَّه- تَعَالَى-:

(المَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ[1]: مرتبة التحديث، وهذه دون مرتبة الوحي الخاص، وتكون دون مرتبة الصدِّيقين ؛ كما كانت لعمر بن الخطاب - رضي اللَّه عنه -؛ كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّهُ كَانَ في الأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ في هَذِهِ الأُمَّةِ فعُمَرُ بنُ الخَطَّابِ».

التَّحْدِيثُ أخَصُّ مِنَ الإلْهَامِ: فإن الإلهام عامٌّ للمؤمنين بحسب إيمانهم ؛ فكل مؤمن فقد ألهمه اللَّه رشده الذي حصل له به الإيمان ؛ فأما التحديث: فالنبي -صلى الله عليه وسلم- قال فيه: «إِنْ يَكُنْ في هَذِهِ الأُمَّةِ أحد فعُمَرُ» ؛ يعني من المُحَدَّثِينَ، فالتحديث إلهام خاص، وهو الوحي إلى غير الأنبياء: إما من المكلفين ؛ كقوله- تَعَالَى-: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القَصَص: ٧]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾[2] [المائدة: ١١١]، وإما من غير المكلفين، كقوله- تَعَالَى-: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]. فهذا كله وحي إلهام)[3].

---

(١) أي من مراتب الهداية للإنسان.

(٢) قال الأزهري: «الوحي هنا بمعنى الإلهام» اهـ. نقله ابن منظور في «لسان العرب» (٢/ ٥٥٥).

(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٤٤، ٤٥).

الصِّدِّيقُ أكمَلُ مِنَ المُحَدَّثِ

قال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية - رحمه اللَّه-: «والمحدَّث هو الذي يحدَّثُ في سره وقلبه بالشيء فيكون كما يُحَدَّثُ به.

قال شيخنا: والصِّدِّيقُ أكمل من المحدَّث ؛ لأنه استغنى بكمال صِدِّيقِيَّتِه ومتابعته عن التحديث والإلهام والكشف ؛ فإنه قد سلَّمَ قلبه كله، وسره، وظاهره، وباطنه للرسول، فاستغنى به عما منه[1].

قال: وكان هذا المحدَّث يَعْرِضُ ما يُحَدَّثُ به على ما جاء به الرسول، فإن وافقه قَبِلَهُ، وإلا ردَّهُ، فعُلِمَ أنَّ مرْتَبَةَ الصِّدِّيقِيَّةِ فوق مرتبة التحديث»[2] اهـ.

وقال أيضًا- رحمه اللَّه- تعالى:

«ولا تظن أن تخصيص عمر - رضي اللَّه عنه - بهذا؛ تفضيل له على أبي بكر الصديق، بل هذا من أقوى مناقب الصديق، فإنه- لكمال مشربه من حوض النبوة، وتمام رضاعه من ثدي الرسالة، استغنى بذلك عما تلقَّاه من تحديثٍ أو غيره، فالذي يتلقاه من مشكاة النبوة أتم من الذي يتلقاه عمر من التحديث، فتأمل هذا الموضع، وأعطه حقه من المعرفة، وتأمل ما فيه من الحكمة البالغة الشاهدة للَّه بأنه الحكيم الخبير»[3].

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا بالأصل.

(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٣٩، ٤٠)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٢٦، ٢٢٧)، و«دقائق التفسير الجامع لتفسير شيخ الإسلام ابن تيمية» تحقيق د. محمد السيد الجليند (٤/ ٣٠٦، ٣٠٧).

(٣) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٢٥٥)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفَرقُ بَينَ الفِرَاسَةِ والإلهَامِ

أن الفراسة قد تتعلق بنوعِ كسبٍ وتحصيلٍ، وأما الإلهامُ فموهبة مُجَرَّدَةُ، لا تُنَالُ بكسبِ البتة[1].

هَل في الأُمَّةِ المُحَمَّدِيَّة مُحَدَّثونَ ؟

قال الإمام المحقِّق ابن قَيِّم الجوزية- رحمه اللَّه- تعَالَى-: «وسمعت شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية- رحمه اللَّه- يقول: جزم[2] بأنهم كائنون في الأمم قبلنا، وعَلَّق وجودهم في هذه الأمة بـ «إن» الشرطية، مع أنها أفضل الأمم ؛ لاحتياج الأمم قبلنا إليهم، واستغناء هذه الأمة عنهم بكمال نبيها، ورسالته، فلم يُحْوِج اللَّه الأمة بعده إلى مُحدَّث، ولا مُلْهَم، ولا صاحب كشف، ولا منامٍ، فهذا التعليق لكمال الأمة، واستغنائها لا لنقصها»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه اللَّه- تعَالَى-:

«وأمَّا مُحمَّد -صلى الله عليه وسلم- فبُعِثَ بكتاب مستقلٍّ، وشرع مُستقِل كامل تامٍّ لم يُحْتَجْ معه إلى شرع سابق تتعلمه أمته من غيره، ولا إلى شرعٍ لاحقٍ يكمل شرعه ؛ ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم- في الحديث الصحيح: (إنَّهُ قَدْ كَانَ في الأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإنْ يَكُنْ في أُمَّتِي أحَدٌ فعُمَرُ).

فجزم أن من كان قبله كان فيهم مُحدَّثُونَ، وعلَّقَ الأمرَ في أمته، وإن كان

---

(١) «نفسه» (١/٤٥)، وانظر: «الرسالة القشيرية» ص(١٠٦)، و«الذريعة إلى مكارم الشريعة» ص(١٨٦، ١٨٧)، و«فتح الباري» (١/ ١٧٠)، و«فراسة المؤمن» للشيخ إبراهيم الحازمي.

(٢) أي: النبي -صلى الله عليه وسلم-.

(٣) «مدارج السالكين» (١/٣٩).

هذا المُعَلَّق قد تحقق ؛ لأن أمته لا تحتاج بعده إلى نبي آخر، فَلأَن لا تحتاج معه إلى مُحدَّث ملهم أولى وأحرى.

وأما من كان قبله فكانوا يحتاجون إلى نبي بعد نبي، فأمكن حاجتهم إلى المُحَدَّثِينَ الملهمِين ؛ ولهذا إذا نزل المسيح ابن مريم في أمَّتِه لم يحكم فيهم إلا بشرع محمد -صلى الله عليه وسلم-»[1]. اهـ.

وقال- أيضًا- رحمه اللَّه-: «المُحَدَّثُ كان فيمن قبلنا، وكانوا يحتاجون إليه.. وأمة محمد -صلى الله عليه وسلم- لا تحتاج إلى غير محمد -صلى الله عليه وسلم-»[2]. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر- رحمه اللَّه-: «وقوله: (إنْ يَكُ في أُمَّتِي)، قيل: لم يورد هذا القول مورد الترديد ؛ فإن أمته أفضل الأمم، وإذا ثبت أن ذلك وُجِدَ في غيرهم، فإمكان وجوده فيهم أولى[3]، وإنما أورده مورد التأكيد ؛ كما يقول الرجل: «إن يكن لي صديق، فإنه فلان»، يريد اختصاصه بكمال الصداقة لا نفي الأصدقاء، ونحوه قول الأجير: «إن كنتُ عملتُ لك، فَوَفِّني حقي»، وكلاهما عالم بالعمل، لكن مراد القائل أن تأخيرك حقي عملُ مَنْ عِنْدَهُ شكٌّ في كوني عملتُ.

وقيل: الحكمة فيه أن وجودهم في بني إسرائيل كان قد تحقق وقوعه، وسبب ذلك احتياجهم ؛ حيث لا يكون حينئذ فيهم نبي، واحتمل عنده -صلى الله عليه وسلم- ألَّا تحتاج هذه الأمة إلى ذلك ؛ لاستغنائها بالقرآن

---

(١) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٢/٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/١٠٧) بتصرف.

(٣) بل مقتضى أفضلية هذه الأمة المحمدية استغناؤها عن المحدثين، لكمال دينها، وإن فرض وجودهم فإن الشرع مستغن عنهم، وحاكم عليهم لا العكس، كما تقدم من كلام شيخ الإسلام، وكما يأتي من كلام ابن حجر - رحمه اللَّه تعالى -.

عن حدوث نبي، وقد وقع الأمر كذلك ؛ حتى إن المحدَّث منهم إذا تحقق وجوده ؛ لا يحكم بما وقع له، بل لابد من عرضه على القرآن ؛ فإن وافقه، أو وافق السنة، عمل به، وإلا تركه، وهذا- وإن جاز أن يقع- لكنه نادر ممن يكون أمره منهم مبنيًّا على اتباع الكتاب والسنة»[1]. اهـ.

الفَرقُ بَينَ النَّبِيِّ والمُحَدَّثِ[2] :

النَّبِيُّ: يُوحى إليه بوحي يَعلم أنه وحي من اللَّه- عز وجل- سواء كُلِّف بتبليغه إلى الناس أم لا.

والنَّبي لا يحتاج إلى التأكد من صحة ما أوحي إليه به بعرضه على وحي سابق؛ لأنه يعلم يقينًا أنه وحي من اللَّه- سبحانه- ووحي اللَّه- عز وجل- يكمل بعضه بعضًا، ثم إن النبي معصوم من الوهم فيما يخبر به عن اللَّه- سبحانه- كما قال- جل ذكره-: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٦- ٢٨]، فهو هنا يحرسهم حتى يبلِّغوا عنه.

والنبي إن أخطأ في رأي أو اجتهاد، فإن اللَّه- سبحانه- لا يتركه على ذلك، بل يصحح له عن طريق الوحي ؛ كما وقع في قصة أسرى بدر ؛ حيث أنزل اللَّه: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وكإذنه للمتخلفين عن تبوك، يقول اللَّه- تَعالَى-: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وغير ذلك كثير.

أمَّا المُحَدَّثُ: فإنه يُحدَّث في سره بالشيء، ولا يعلم أنه من اللَّه- تَعالَى-،

(١) «فتح الباري» (٧/٥٠، ٥١).

(٢) بتصرف من «عقيدة ختم النبوة» للشيخ أحمد بن سعد الغامدي ص(١٢٣- ١٢٦).

وقد كان عمر - رضي اللَّه عنه - يقول: «لا يقولن أحد: قضيت بما أراني اللَّه- تَعالَى- ؛ فإن اللَّه- تَعالَى- لم يجعل ذلك إلا لنبيه، وأما الواحد منا فرأيه يكون ظنًّا، ولا يكون علمًا»[1]، أي أنه لا يصل ذلك التحديث إلى درجة اليقين لعدم تيقنه بكونه من اللَّه- سبحانه-، وكان - رضي اللَّه عنه - إذا قضى في شيء لا يعتبره قضية مسلَّمة، وأنه من اللَّه، بل يعزوها إلى نفسه غير مؤكد صحتها ؛ ففي قضية الكَلَالة[2]، قال: «أقول فيها برأيي ؛ فإن يكن صوابًا ؛ فمن اللَّه، وإن يكن خطأ ؛ فمني ومن الشيطان»[3].

فهذا عمر بن الخطاب - رضي اللَّه عنه - أفضل المحدَّثين- إن وجِدوا-، وقد شهد له رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- بقوله: «إنِّي لأنْظُرُ إلى شَيَاطِينِ الجِنِّ والإنْسِ قَدْ فَرُّوا مِنْ عُمَرَ»[4]، وقال- عليه الصلاة والسلام-: «إنَّ اللَّهَ جعَلَ الحَقَّ علَى لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبِهِ»[5]، وقال -صلى الله عليه وسلم-: «لَوْ كَانَ نَبِيٌّ بعْدِي لكَانَ عُمَرَ»[6]، وكان علي - رضي اللَّه عنه - يقول: «ما كنا نُبْعِدُ أن السكينة تنطق على لسان عمر»[7].

وكان عمر يقول: «اقتربوا من أفواه المطيعين، واسمعوا منهم ما يقولون ؛ فإنه تتجلى لهم أمور صادقة»[8].

(١) «تفسير مفاتيح الغيب» (١/٣٣).

(٢) الكلالة: اسم للورثة ما عدا الوالدين والمولودين، وقيل: اسم للميت الذي لا والد له، ولا ولد.

(٣) «مدارج السالكين» (١/٤٠).

(٤) «صحيح سنن الترمذي» (٣/٢٠٧) (٢٩١٤).

(٥) «نفسه» (٣/٢٠٤) (٢٩٠٨).

(٦) «نفسه» (٣/٢٠٤) (٢٩٠٩).

(٧) «سير أعلام النبلاء: سير الخلفاء الراشدين» ص(٧٦).

(٨) ذكره في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ص(٥٢).

ومع ذلك لم يعتبر آراءه حقًّا صوابًا، بل كان يتَّهم نفسه ؛ كما سبق ؛ ولذلك كان يعرض آراءه على الكتاب والسنَّة.

المُحَدَّثُ يَجِبُ أن يَعرِضَ آراءَهُ عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ:

لما كان المحدَّث لا يعلم أن ما في قلبه من اللَّه ؛ فإنه يلزمه- ليعلم صحة ذلك- أن يعْرِضَهُ على ميزان صحيح واضح، وليس ذلك إلا كتاب اللَّه، وسنَّة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، وقد كانت هذه حالة عمربن الخطاب - رضي اللَّه عنه - مع نفسه وغيره.

فليس في المحدَّثين أفضل من عمر، وقد وافق ربَّه في عدة أشياء، ومع هذا، فكان عليه أن يعتصم بما جاء به الرسول، ولا يقبل ما يرد عليه حتى يعرضه على الرسول، ولا يتقدم بين يدي اللَّه ورسوله.

وكان إذا تبين له من ذلك أشياء خلاف ما وقع له فيرجع إلى السنَّة.

وكان أبو بكر يبين له أشياء خفيت عليه، فيرجع إلى بيانه، وإرشاده ؛ كما جرى يوم الحديبية، ويوم مات رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، ويوم ناظره في مانعي الزكاة، وغير ذلك، وكانت امرأة تَرُدُّ عليه، وتذكر الحجة من القرآن، فيرجع إليها ؛ كما جرى في مُهور النساء، ومثل ذلك كثير[1].

ومن الأمور التي بينها له أبو بكر- رضي اللَّه عنه- وردَّه فيها إلى الصواب: أمر موت النبي -صلى الله عليه وسلم- ؛ حيث قام عمر يقول: «واللَّه، ما مات رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-»، وكان يقول بعدها: «واللَّه ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، وليبعثنه اللَّه، فيقطعن أيدي رجال، وأرجلهم»، فجاء أبو بكر فكشف عن رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-،

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ص(٥٣، ٥٤).

فقبَّله، وقال: «بأبي أنت وأمي، طِبْتَ حيًّا وميِّتًا، والذي نفسي بيده لا يذيقك اللَّه الموتتين أبدًا»، ثم خرج، فقال: «أيها الحالفُ، على رِسْلِكَ»، فلما تكلم أبو بكر جلس عمر: فحمِد اللَّهَ أبو بكر، وأثنى عليه، وقال: «ألَا من كان يعبدمحمدًا -صلى الله عليه وسلم-، فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبداللَّه، فإن اللَّه حي لا يموت، وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزُّمَر: ٣٠]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾»[1] [آل عِمرَان: ١٤٤].

وكذلك في قصة الحديبية عندما صالح النبي -صلى الله عليه وسلم- قريشًا، وثبت عمر بن الخطاب، فأتى أبا بكر، فقال: «يا أبا بكر، أليس رسولَ اللَّه؟» قال: بلى، قال: «أولسنا بالمسلمين ؟» قال: بلى، قال: «أوليسوا بالمشركين ؟» قال: بلى، قال: «فعلام نعطي الدَّنيَّةَ في ديننا؟» قال أبو بكر: «يا عمر، الزم غَرْزَه؛ فإني أشهد أنه رسولُ اللَّه»، قال عمر: «وأنا أشهد أنه رسولُ اللَّه»[2].

وقد قال عمر في ذلك: «ما زلت أتصدق، وأصوم، وأصلي، وأعتق ؛ من الذي صنعتُ يومئذ مخافةَ كلامي الذي تكلمتُ به، حتى رجوتُ أن يكون خيرًا»[3]، لأنه قد قال للرسول -صلى الله عليه وسلم- مثل ما قال لأبي بكر.

وكذلك في قصة عيينة بن حصن عندما دخل عليه، فقال له: «هِي يابن الخطاب، فواللَّه، ما تعطينا الجَزلَ، ولا تحكم بيننا بالعدل» ؛ فغضب عمر

(١) رواه البخاري (١٩/٧- فتح).
(٢) رواه بنحوه البخاري (٢٨١/٨).
(٣) «سيرة ابن هشام» (٣١٧/٢).

حتى همَّ به، فقال له الحُرُّ: «يا أمير المؤمنين، إن اللَّه- تعَالَى- قال لنبيه -صلى الله عليه وسلم-: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وإن هذا من الجاهلين»، قال ابن عباس الراوي: «واللَّه، ما جاوزها عمر حين تلاها عليه، وكان وقَّافًا عند كتاب اللَّه»(١).

وقال ابن حجر- رحمه اللَّه-: «إن المحدَّث منهم إذا تحقق وجوده لا يحْكمُ بما وقع له، بل لابد له من عرضه على القرآن، فإن وافقه، أو وافق السنَّة، وإلا تركه»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه اللَّه-:

(وكذلك في قتال مانعي الزكاة، قال عمر لأبي بكر: كيف نقاتل الناس، وقد قال رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَشْهَدُوا أنْ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وأنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإنْ فعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأمْوَالَهُمْ إلَّا بحَقِّهَا»، فقال له أبو بكر - رضي اللَّه عنه -: ألم يقل: «إلَّا بحَقِّهَا»، فإن الزكاة من حقها، واللَّه، لو منعوني عَناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فواللَّه، ما هو إلا أن رأيتُ قد شُرِحَ صدرُ أبي بكر للقتال، فعلمت أنه الحق.

ولهذا نظائر تبين تقدم أبي بكر على عمر، مع أن عمر - رضي اللَّه عنه - مُحَدَّثٌ، فإن مرتبة الصديق فوق مرتبة المحدَّث؛ لأن الصديق يتلقى عن الرسول المعصوم كل ما يقوله ويفعله، والمحدَّث يأخذ عن قلبه أشياءَ، وقلبه ليس بمعصوم، فيحتاج أن يعرضه على ما جاء به النبي المعصوم.

ولهذا كان عمر - رضي اللَّه عنه - يشاور الصحابة- رضِيَ اللَّه عنْهُمْ-،

---

(١) رواه البخاري (٨/٣٠٤، ٣٠٥ - فتح).

(٢) «فتح الباري» (٧/٥١).

ويناظرهم، ويرجع إليهم في بعض الأمور، وينازعونه في أشياء، فيحتج عليهم، ويحتجون عليه بالكتاب والسنَّة، ويقرهم على منازعته، ولا يقول لهم: «أنا محدَّث ملهم مخاطَب؛ فينبغي لكم أن تقبلوا مني ولا تعارضوني»، فأي أحد ادعى، أو ادعى له أصحابه أنه ولي للَّه، وأنه مخاطَب يجب على أتباعه أن يقبلوا منه كل ما يقوله، ولا يعارضوه، ويسلموا له حاله من غير اعتبار بالكتاب والسنة؛ فهو، وَهُمْ مخطئون، ومثل هذا أفضل الناس، فعمر بن الخطاب - رضي اللَّه عنه - أفضل منه، وهو أمير المؤمنين، وكان المسلمون ينازعونه، ويعرضون ما يقوله- وهو، وهُمْ- على الكتاب والسنَّة، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن كل أحد يُؤْخَذُ من قوله ويُتْرَكُ، إلا رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-.

وهذا من الفروق بين الأنبياء وغيرهم؛ فإن الأنبياء- صلوات اللَّه عليهم وسلامه- يجب لهم الإيمان بجميع ما يخبرون به عن اللَّه- عز وجل- وتجب طاعتهم فيما يأمرون به، بخلاف الأولياء؛ فإنهم لا تجب طاعتهم في كل ما يأمرون به، ولا الإيمان بجميع ما يخبرون به، بل يُعرض أمرُهم وخبرُهم على الكتاب والسنَّة، فما وافق الكتاب والسنَّة: وجب قبوله، وما خالف الكتاب والسنَّة: كان مردودًا، وإن كان صاحبه من أولياء اللَّه، وكان مجتهدًا معذورًا فيما قاله، له أجر على اجتهاده، ولكنه إذا خالف الكتاب والسنَّة كان مخطئًا، وكان من الخطأ المغفور إذا كان صاحبه قد اتقى اللَّه ما استطاع، فإن اللَّه- تعَالَى- يقول: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وهذا تفسير قوله- تعَالَى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عِمرَانِ: ١٠٢].

قال ابن مسعود وغيره: «حق تقاته: أن يطاع فلا يُعْصَى، وأن يُذْكَر فلا يُنْسَى، وأن يُشْكَرَ فلا يُكفر»، أي بحسب استطاعتكم؛ فإن اللَّه- تعَالَى- لا يكلف نفسًا إلا وسعها؛ كما قال- تعَالَى-: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٦]، وقال- تعَالَى-: ﴿وَٱلَّذِينَ

ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢]، وقال- تعالى-: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وقد ذكر اللَّه- سبحانه وتعالى- الإيمان بما جاءت به الأنبياءُ في غير موضع؛ كقوله- تعالى-: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وقال- تعالى-: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١-٥]، وقال- تعالى-: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وهذا الذي ذكرته من أن أولياء اللَّه يجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنَّة، وأنه ليس فيهم معصوم يسوغ له، أو لغيره اتباعُ ما يقع في قلبه من غير اعتبار بالكتاب والسنَّة هو مما اتفق عليه أولياء اللَّه- عز وجل-، ومن خالف في هذا فليس من أولياء اللَّه- سبحانه- الذين أمر اللَّه باتباعهم، بل إما أن يكون كافرًا، وإما أن يكون مُفرِطًا في الجهل)[1] اهـ.

(١) «الفرقان» ص(٥٤- ٥٦)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٢٠٥- ٢٠٧)، (٣٥/ ١٢٤)، و«الصفدية» (١/ ٢٥٢-٢٥٥)، و«بغية المرتاد» ص (٣٨٥-٣٨٨).

وقال- أيضًا- شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه اللَّه-: «ولو كان أحد يأتيه من اللَّه ما لا يحتاج إلى عرضه على الكتاب والسنَّة؛ لكان مستغنيًا عن الرسول في بعض دينه، وهذا من المارقين الذين يظنون أن من الناس من يكون مع الرسول كالخَضِر مع موسى، ومن قال هذا فهو كافر»[1].

شَيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَةَ يدحَضُ مقُولَةَ: «حدَّثَني قلبِي عن رَبِّي»:

قال: (وأما ما يقوله كثير من أصحاب الخيالات والجهالات: «حدَّثَني قلْبِي عَنْ ربِّي»، فصحيح أن قلبه حدَّثه، ولكن عَمَّن؟ عن شيطانه، أو عن ربه؟ فإذا قال: «حدَّثَني قلْبِي عَنْ رَبِّي»، كان مُسْندًا الحديثَ إلى من لم يعلم أنه حدَّثه به، وذلك كذبٌ، قال: ومحدَّث الأمة لم يكن يقول ذلك، ولا تفوَّه به يومًا من الدهر، وقد أعاذه اللَّه من أن يقول ذلك، بل كتب كاتبه يومًا: «هذا ما أرى اللَّهُ أميرَ المؤمنين عمرَ بنَ الخطاب»، فقال: «لا، امْحُهْ، واكتب: هذا ما رأى عمر بن الخطاب، فإن كان صوابًا فمن اللَّه، وإن كان خطأ فمن عمر، واللَّه ورسوله منه بريء»، وقال في الكلَالة: «أقول فيها برأيي، فإن يكن صوابًا فمن اللَّه، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان»، فهذا قول المحدَّث بشهادة الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وأنت ترى الاتحادي، والحلولي، والإباحي الشَّطَّاح، والسماعي، مجاهرًا بالقِحَة والفِرية، يقول: «حدَّثَني قَلْبِي عَنْ رَبِّي».

فانظر إلى ما بين القائلَين والمرتبتين والقولَين والحالَين، وأعطِ كل ذي حقٍّ حقه، ولا تجعل الزَّغَلَ والخالص شيئًا واحدًا)[2] اهـ.

(١) «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ٤٣).

(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٤٠)، والزَّغَل: الغِشُّ.

فَصـلٌ

*** قال الحافظ الذهبي- رحمه اللَّهُ - تَعَالَى-:**

« وقد رأيت غير واحد من هذا النمط الذين زال عقلهم أو نقص، يتقلبون في النجاسات، ولا يصلون، ولا يصومون، وبالفحش ينطقون، ولهم كشف كما- واللَّه- للرهبان كشف، وكما للساحر كشف، وكما لمن يُصرع كشف، وكما لمن يأكل الحية، ويدخل النار حالٌ مع ارتكابه للفواحش، فواللَّه، ما ارتبطوا على مسيلمة والأسود إلا لإتيانهم بالمغيبات[1]». اهـ.

وقال الإمام المحقق ابن القيم- رحمه اللَّه- تَعَالَى-: «الفراسة الثانية: فراسة الرياضة والجوع، والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق، صار لها من الفراسة، والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمان، ولا على وَلاية، وكثير من الجهال يغتر بها، وللرهبان فيها وقائع معلومة، وهي فراسة لا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها جزئي من جنس فراسة الولاة، وأصحاب عبارة الرؤيا، والأطباء، ونحوهم.

وللأطباء فراسة معروفة مِن حذقهم في صناعتهم، ومَن أحب الوقوف عليها، فليطالع تاريخهم وأخبارهم»[2]. اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن المُعَلِّمِيُّ اليماني- رحمه اللَّه- تَعَالَى-: « ثم جاء القرن الثاني، فتوغل أفرادٌ في العبادة والعزلة وكثرة الصوم والسهر وقلة

(١) «نزهة الفضلاء» (٣٦٧١/٤)، وانظره: (١٦٨٣/٤، ١٧٣٣)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٤٣٥/١٠) وما بعدها.

(٢) «مدارج السالكين» (٤٨٦/٢، ٤٨٧)، وانظر: «قطر الولي» ص(١٧١- ١٧٩)، فإنه مهم.

الأكل، لعزَّة الحلال في نظرهم، فجاوزوا ما كان عليه الحال في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، فوقعوا في طرفٍ من الرياضة، فظهرت على بعضهم بعض آثارها الطبيعية؛ كالإخبار بأن فلانًا الغائب قد مات، أو سيقدم وقت كذا، وأن فلانًا يضمر في نفسه كذا، وما أشبه ذلك من الجزئيات القريبة[1]، فكان الناس يظنون أن جميع ذلك من الكرامات، والواقع أن

(١) علَّق العلامة الألباني - رحمه اللَّه - على هذا الموضع قائلًا: (قلت: الإخبار عما في نفس الغير ليس من الجزئيات القريبة، بل هو من خصوصيات اللَّه - تبارك وتعالى-، ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾ [المائدة: ١١٦]، فيستحيل أن يصل إلى هذه المرتبة من يتعاطى الرياضة من مؤمن أو كافر، ونحوه الإخبار بموت الغائب، أو بقدومه، نعم هذان الأمران الأخيران ونحوهما قد يكون من وحي الشيطان الجني الذي يسترق السمع إلى الشيطان الإنسي، أو يمكنه بحكم جبلته أن يطلع على موت فلان، قبل أن يطلع عليه البعيد عنه من بني الإنسان، فيخبر به من يريد أن يضله من الإنس، كهؤلاء المرتاضين الذين يتحدث عنهم المصنف- رحمه اللَّه تعالى- ومثله قدوم الغائب، ومكان الضالة، ونحو ذلك، فهذه أمور ميسورة للجن، فَيُطْلِعون بعض الإنس بها لإضلالهم: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، وأما الاطلاع على ما في الصدور والإخبار به، فليس في طوق أحد منهم إلا بإخبار اللَّه - عز وجل - من شاء من عباده الذين ارتضاهم لرسالته، كما قال: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، نعم ليس من هذا القبيل ما يُلهمه الرجل الصالح، ثم يقع كما أُلهم، لأنه لو سئل عنه قبل ذلك لم يستطع الجزم به، فلأنه لا يدري أمن إلهام الرحمن هو، أم من وحي الشيطان؟ بخلاف التي قالت: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾. وليس منه أيضًا ما يتنبأ به الإنسان بفراسته وملاحظته الدقيقة التي لا يتنبه لها غيره، وقد وقع لي شخصيًّا من هذا النوع حوادث كثيرة لولا أنني كنت أبادر إلى الكشف عن أسبابها الطبيعية لظنها الناس كشفًا صوفيًّا! فمن ذلك أنني كنت يومًا في حلقة الدرس أنتظر أن يكتمل الجمع، إذ قلت لمن عن يميني- وهو حي يرزق-: «بعد قليل يدخل فلان - لشاب سميته-»، فلم يمضِ سوى لحظات حتى دخل! فنظر إلى جليسي دهشًا كأنه يقول: أكشف؟ فقلت: «لا بل هي الفراسة»، ثم شرحت له سر المسألة، وذلك أن الشاب المشار إليه أعرف أن له دراجة عادية يأتي عليها إلى الدرس، وأعرف أيضًا أن الراكب لها إذا أراد النزول عنها أوقف تحريك رجليه إذا اقترب من =

كثيرًا منه كان من آثار الرياضة، وهي آثار طبيعية غريبة تحصل لكل من كان في طبعه استعداد وتعانى الرياضة بشروطها ؛ سواء أكان مسلمًا- صالحًا أو فاجرًا- أم كافرًا، فأما الكرامات الحقيقية فلا دخل فيها لقوى النفوس، فلما وقعوا في ذلك وجد الشيطان مسلكًا للسلطان على بعض أولئك الأفراد بمقدار مخالفتهم للسنَّة ؛ فمنهم من كان عنده من العلم ما دافع به عن دينه ؛ كما نُقِل عن أبي سليمانَ الداراني أنه قال: «ربما تقع في قلبي النكتة من نكت القوم أيامًا، فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنَّة، ذكرها ونحوها من كلامهم أبو إسحاق الشاطبي في «الاعتصام» (١٠٦- ١٢١).

ومنهم من سلم له أصل الإيمان، لكن وقع في البدع العلمية، ومنهم من كان سلطان الشيطان عليه أشد ؛ فأوقعه في أشد من ذلك، كما ترى الإشارة

= المكان الذي يريد النزول عنده، وأنه عند ذاك يُسمع منها صوتُ بعض مسنناتها، وكانت دراجة الشاب من النوع المعروف بـ(السباقية)، والصوت الذي يسمع منها عند النزول أنعم من الأخريات، وكان هو الوحيد الذي يركبها من بين الذين يحضرون الدرس عادة، فلما أراد النزول، وأوقف رجليه طرق سمعي ذلك الصوت، فعرفت أنه هو، وأخبرت جليسي به، فكان كذلك!

وقد اتفق لي مرارًا- ويتفق مثله لغيري- أنني وأنا في صدد تقرير مسألة يقوم بعض الحاضرين يريد أن يسأل، فأشير إليه بأن تمهل، فإذا فرغتُ منها، قلت له: «الآن فَسَل»، فيقول: «ما أردت السؤالَ عنه قد حصل!» فأقول: أهذا هو الكشف؟! فمثل هذه الإجابة قد تقع تارة عفوًا، وتارة بقصد من المدرس الذي يحكم مركزه قد يتنبه لما لا يتنبه له الحاضرون، فيعرف من علاماتٍ خاصة تبدو له =

من الذي يريد السؤال، ما هو سؤاله، فيجيبه قبل أن يسأل! فيظن كثير من الناس أنه كشف أو إخبار عما يضمر في نفسه، وإنما هو الظن والفراسة، ويستغل ذلك بعضُ الدجالين، فيلقون في نفوس مريديهم أنهم يطلعون على الضمائر، وأنهم يعلمون الغيب، فيتقبلون ذلك منهم ببساطة وسلامة قلب، حتى إن الكثير منهم لا يسافرون، ولا يأتون عملًا يهمهم، إلا بعد موافقة شيخهم عليه، فكأنه عندهم ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦]. والله المستعان). اهـ. من هامش «القائد إلى تصحيح العقائد» ص(٦٦، ٦٧).

إلى بعضه في ترجمة رياح بن عمرو القيسي من «لسان الميزان»، ثم صار كثير من الناس يتحرون العزلة والجوع والسَّهَرَ لتحصيل تلك الآثار، فقوي سلطان الشيطان عليهم، ثم نُقِلت مقالات الأمم الأخرى، ومنها الرياضة، وشرح ما تثمره من قوة الإدراك والتأثير، فضمها هواتُها إلى ما سبق، ملصِقين لها بالعبادات الشرعية، وكَثُرَ تعاطيها من الخائضين في الكلام والفلسفة، فمنهم من تعاطاها ؛ ليروج مقالاته المنكرة بنسبتها إلى الكشف والإلهام والوحي، ويتورع عن الإنكار عليه، بزعم أنه من أولياء اللَّه- تَعَالَى-، ومنهم من تعاطاها على أمل أن يجد فيها حلًا للشكوك والشُّبَهِ التي أوقعه فيها التعمقُ في الكلام والفلسفة.

هذا، والشرع يقضي بأن الكشف ليس مما يصلح الاستناد إليه في الدين، ففي «صحيح البخاري» من حديث أبي هريرة - رضي اللَّه عنه - قال: سمعت رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- يقول: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا المُبَشِّرَاتُ»[1]، قالوا: وما المبشرات؟ قال: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ».

وفيه حجة على أنه لم يبق مما يناسب الوحي إلا الرؤيا، اللهم إلا أن يكون بقي ما هو دون الرؤيا، فلم يعتد به، فدل ذلك أن التحديث، والإلهام، والفراسة، والكهانة، والكشف، كلها دون الرؤيا، **والسر في ذلك أن الغيب على مراتب:**

الأُوْلَى: ما لا يعلمه إلا اللَّه، ولم يُعْلِمْ به أحدًا، أو أعلم به بعض ملائكته.

الثَّانِيَةُ: ما قد علمه غير الملائكة من الخلق.

الثَّالِثَةُ: ما عليه قرائن ودلائل إذا تنبه لها الإنسان عرفه ؛ كما ترى أمثلة

(١) رواه البخاري (١٢/٣٧٥) في التعبير: باب المبشرات.

ذلك فيما يحكى من ذكاء إياس، والشافعي، وغيرهما، فالرؤيا قد تتعلق بما هو من المرتبة الأولى، لكن الحديث يقضي أنه لم يبق منها إلا ما كان على وجه التبشير فقط، وفي معناه التحذير، والفراسة، تتعلق بالمرتبة الثالثة، وبقية الأمور بالمرتبة الثانية، وإنما الفرق بينهما- واللَّه أعلم- أن التحديث **والإلهام** من إلقاء الملَك في الخاطر، **والكهانة** من إلقاء الشيطان، **والكشف** قوة طبيعية غريبة ؛ كما يسمى في هذا العصر قراءة الأفكار.

نعم، قد يقال: إن الرياضة قد تؤهل صاحبها لأن يقع له في يقظته ما يقع له في نومه، فيكون الكشف ضربًا من الرؤيا.

وأقول: إن صح هذا، فقد تقدم أن الرؤيا قصاراها التبشير والتحذير، وفي الصحيح أن الرؤيا قد تكون حقًّا وهي المعدودة من النبوة، وقد تكون من الشيطان، وقد تكون من حديث النفس، والتمييز مُشْكِل، ومع ذلك فالغالب أن تكون على خلاف الظاهر ؛ حتى في رؤيا الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- كما قُصَّ من ذلك في القرآن، وثبت في الأحاديث الصحيحة ؛ ولهذه الأمور اتفق أهل العلم على أن الرؤيا لا تصلح للحُجَّة، وإنما هي تبشير، وتنبيه، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة ؛ كما ثبت عن ابن عباس أنه كان يقول بمتعة الحج ؛ لثبوتها عنده بالكتاب والسنَّة، فرأى بعض أصحابه رؤيا توافق ذلك ؛ فاستبشر ابن عباس.

هذا حال الرؤيا، فَقِس عليه حال الكشف إن كان في معناها، فأما إن كان دونها، فالأمر أوضح، وتجد في كلام المتصوفة أن الكشف قد يكون حقًّا، وقد يكون من الشيطان، وقد يكون تخيلًا موافقًا لحديث النفس، وصرحوا بأنه كثيرًا ما يكشف للرجل بما يوافق رأيه حقًّا كان أو باطلًا، ولهذا تجد في المتصوفة من ينتسب إلى قول أهل الحديث، ويزعم أنه يكشف له بصحة مذهبه، وهكذا تجد فيهم الأشعري والمعتزلي والمتفلسف وغيرهم، وكلٌّ يزعم أنه يُكْشَفُ له بصحة مذهبه، ومخالفه منهم لا يُكذِّبُهُ، ولكنه يُكذِّبُ

كشفه، وقد يكشف لأحدهم بما يوافق مقالات الفرقة التي ينتسب إليها، وإن لم يكن قد عرف تلك المقالاتِ من قبل ؛ كأنه لحسن ظنه بهم، وحرصه على موافقتهم إنما تتجه همته إليهم ؛ فيقرأ أفكارهم، وترتسم في مخيلته أحوالهم.

فالكشف إذن تبع للهوى، فغايته أن يؤيد الهوى، ويرسخه في النفس، ويحول بين صاحبه وبين الاعتبار والاستبصار، فكأن الساعي في أن يحصل له الكشف إنما يسعى في أن يضله اللَّه- عز وجل-، ولا ريب أن من التمَس الهدى من غيرِ الصِّراط المستقيم مستحق أن يضله اللَّه- عز وجل-، وما يزعمه بعض غلاتهم من أن لهم علاماتٍ يميزون بها بين ما هو حق من الكشف وما هو باطل دعوى فارغة، إلا ما تقدم عن أبي سليمان الداراني، **وهو أن الحق ما شهد له الكتاب والسنَّة**، لكن المقصود الشهادة الصريحة التي يفهمها أهل العلم من الكتاب والسنَّة بالطريق التي كان يفهمها بها السلف الصالح.

فأما ما عُرِفَ عن المتصوفة من تحريف النصوص بما هو أشنع وأفظع من تحريف الباطنية، فهذا لا يشهد لكشفهم، **بل يشهد عليه أوضح شهادة بأنه من أبطل الباطل**:

أولًا: لأن النصوص بدلالتها المعروفة حجة ؛ فإذا شهدت ببطلان قولهم، عُلِم أنه باطل.

ثانيًا: لأنهم يعترفون أن الكشف محتاج إلى شهادة الشرع ؛ فإن قبلوا من الكشف تأويل الشرع؛ فالكشف شهد لنفسه، فمن يشهد له على تأويله؟»[1]. اهـ.

وهذا آخر ما تيسر جمعه في هذا الباب، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) «القائد إلى تصحيح العقائد» ص(٦٦، ٦٧) باختصار.

فهرس الموضوعات

- المقدمة ٥
- تعريف الإلهام لغةً ٧
- تعريف الإلهام اصطلاحًا ٩
- الإلهام العام والإلهام الخاص ٩
- إلهام الأنبياء وحي، وحجة في حقهم، وحق أممهم ١١
- حكم منكِر إلهام الأنبياء ١٣
- إلهام غير الأنبياء ١٤
- اختلف الأصوليون في حجية إلهام غير الأنبياء من المسلمين ١٤
- ابن السمعاني يحدد ميزان التمييز بين الحق والباطل في الإلهام ١٦
- أثر التقوى في تنوير البصيرة ١٧
- وسطية أهل السنة بين الغُلاة والجُفاة ٢٠
- مناقشة أدلة الصوفية على حجية الإلهام ٢٣

١- استدلال الصوفية بقوله تعالى:

﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾، ومناقشته ٢٣

٢- استدلال الصوفية بقوله تعالى:

﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، ومناقشته ٢٣

٣- استدلال الصوفية بقراءة ابن عباس:

(وما أرسلنا قبلك من رسول ولا نبي ولا مُحدَّث)،

وجواب شيخ الإسلام ابن تيمية عنه ٢٤

- شروط اعتبار الإلهام والأخذ به ٢٦
- قول شيخ الإسلام ابن تيمية في الاحتجاج بالإلهام ٢٨

- كيف يُعرف خطأ الكشف عند ابن تيمية؟ ٣٠
- الإلهام منقوض بالمعارضة بالمثل ٣١
- رد ابن حزم على القائلين بحجية الإلهام ٣٢
- ابن القيم يشرح درجات الإلهام، وأنواع الخطاب ٣٣
- تعريف الهواتف، وغلو الصوفية في الاحتجاج بها ٣٥
- الجواب عن قصة الهاتف الذي خاطب الصحابة
عند اختلافهم في كيفية غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٥
- يجب محاكمة الهواتف إلى الكتاب والسنة ٣٦
- المكاشفة إلهام يقع بالمعاينة ٣٨
- علامات الكشف الصحيح ٣٨
- الشاطبي يبين أن الكشف والإلهام والرؤيا من آحاد الأمة ليست حجة ... ٣٩
- ابن تيمية يبين وجوب محاكمة الكشف والإلهام إلى الوحيين الشريفين
باعتبارهما مَعصومَيْن بخلاف الكشف والإلهام ٤٢

• نقد موقف أبي حامد الغزالي من الكشف والإلهام ٤٤

- قول الغزالي: نصوص فات الله تعالى تُقبل إذا وافقت الكشف،
وأما إذا خالفته فلا بد من تأويلها ٤٥
- نقد مسلك من يتعبد بنية الإطلاع على العوالم الغيبية
وحصول الكشف والإلهام ٤٧
- شيخ الإ سلام ابن تيمية ينتقد موقف الغزالي من الكشف والإلهام ٥٠
- شيخ الإ سلام ابن تيمية يبين أن عدم حصول الخوارق
لا يضر المسلم في دينة ٥٠
- ابن القيم يبين أن هناك كشفًا مشتركًا بين المؤمنين والكفار ٥١

- لماذا قَلَّ الكشف والكرامات في الصحابة - رضي اللَّه عنهم -؟ ٥٣

• لَا عِلمَ إلَّا بدَلِيلٍ أو شَاهِدٍ ٥٤

- العلم اللدني: ما قام الدليل الصحيح عليه أنه جاء من عند اللَّه
على لسان رسله ٥٥

الصُّوفِيَّةُ والإلهَامُ ٥٧

- الكشف والذوق والوجد هي مصادر ا لتلقي الأساسية عند الصوفية ٥٧
- احتجاج الصوفية بقصة موسى مع الخضر على حجية الإلهام
مبنيٌّ على القول بأن الخضر وليٌّ وليس نبيًّا ٥٧
- أدلة الجمهور على نبوة الخضِر -عليه السلام- ٥٨
- العلامة الشنقيطي ينتقض استدلال الصوفية بقصة الخضِر
على حجية الإلهام ٦٢
- إلهام الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء لعدم العصمة،
وعدم الدليل على الاستدلال به،
بل ولوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به ٦٣
- الإمام القرطبي يدحض قول زنادقة الباطنية:
«الأحكام الشرعية يُحكم بها على العامة،
أما الأولياء وأهل الخصوص فلا يحتاجون إلى النصوص،
بل إنما يرُاد منهم ما يقع في قلوبهم» ٦٥
- رد العلامة الشنقيطي على الصوفية في استدلالهم على حجية الإلهام
بظاهر حديث «استفت قلبك، وإن أفتاك الناس، وأفتوك» ٦٦
- رد العلامة الألباني على الصوفية في استدلالهم على حجية الإلهام بقصة عمر
وفيها نداؤه على المنبر: «يا ساريةُ الجبلَ» ٦٩

التَّحدِيثُ وَالمُحَدَّثُونَ

- الأحاديث الواردة في المحدثين ٧٢
- تعريف المحدَّث ٧٢
- التَّحدِيثُ إلهَامٌ خاصٌّ ٧٤
- الصِّدِّيقُ أكمَلُ مِنَ المُحَدَّثِ ٧٥
- الفَرْقُ بَيْنَ الفِرَاسَةِ والإلْهَامِ ٧٦
- هَلْ في الأُمَّةِ المُحَمَّدِيَّة مُحَدَّثونَ ؟ ٧٦
- سر التعليق في قوله -صلى الله عليه وسلم-:
«فإن يكن في أمتي أحد، فعمر» ٧٧
- مقتضى أفضلية الأمة المحمدية استغناؤها عن المحدثين ولو وجدوا ٧٧
- الفرق بين النبي والمُحَدَّث ٧٨
- يجب أن يعرض المحدَّث آراءه على الكتاب والسنة ٨٠
- عمر - رضي اللَّه عنه - أفضل المحدثين،
ومع ذلك كان يعرض آراءه على الكتاب والسنة ٨٠
- شيخ الإسلام ابن تيمية يدحض مقولة: «حدثني قلبي عن ربي» ٨٥
- فصلٌ: في بيان أنواع من الفراسة والكشف
مشتركة بين المؤمن والكافر ٨٦
- كلام بديع لذهبي العصر العلامة عبد الرحمن المُعَلِّمِي اليماني
في التحذير من الاحتجاج بالكشف، وبيان أنواعه ٨٦